

أهمية وظيفة الاستعلام الاقتصادي في الجامعة: دراسة حالة جامعة الجزائر 3

The importance of the function of economic intelligence in the university: a case study of the University of Algiers 3

شريف فطيمة جامعة الجزائر 3 ، الجزائر cherif.fatima@univ-alger3	زكريا حسين* جامعة الجزائر 3 ، الجزائر zakaria.hocine@gmail.com
--	---

تاريخ القبول: 2023/12/02

تاريخ الاستلام: 2023/10/15

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم الأدلة العلمية التي تثبت أهمية اعتماد بجامعة الجزائر 3 لوظيفة الاستعلام الاقتصادي، لما حققته هذه الوظيفة في تحسين أداء المؤسسة، من خلال الاهتمام بتحليل عوامل البيئة الكلية وعوامل البيئة التنافسية، ثم تحويل البيانات إلى معلومات تساعد على تحديد الفرص والتهديدات، وتحديد نقاط القوة والضعف، بالإضافة إلى توفير الحماية للمعلومات الإستراتيجية، واستخدامها في سياسة الضغط والتأثير على البيئة الخارجية لخدمة مصالح المؤسسة، وقد تم التأكيد على أهمية وظيفة الاستعلام الاقتصادي بجامعة الجزائر 3 بعد تحليل نتائج المقابلات مع عشرة (10) عشرة مسؤولين على مستوى مديرية الجامعة، حيث يتم جمع المعلومات باجتهاد شخصي من طرف المسؤولين والذين يتابعون المستجدات في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، كما أوكلت مهمة توفير حماية المعلومات لكل من له انتماء للجامعة، مع إنشاء مركز خاص يسهر على القيام بالحملات التحسيسية والرفع من الحواجز الأمنية. في المقابل، تتلقى الجامعة صعوبة في ممارسة سياسة الضغط نظرا للطبيعة القانونية التي تفرض عليها أن تكون تابعة لتعليمات الوزارة الوصية، مع تقديم الاقتراحات التي قد تساعد في عملية اتخاذ القرار، في حين لها قدرة تأثير كبير في الرأي العام، من خلال مشاركة العديد من الأساتذة في العديد من وسائل الإعلام، وتنظيم الملتقيات ونشر الأبحاث العلمية.

الكلمات المفتاحية: الاستعلام الاقتصادي؛ جمع المعلومات؛ أمن المعلومات؛ سياسة الضغط والتأثير؛

* المؤلف المرسِل: زكريا حسين ، الإيميل: zakaria.hocine@gmail.com

Abstract

This study aimed to provide scientific evidence that prove important create function of economic intelligence at the University of Algiers 3, This is the result of what this has achieved function in improving the performance of the enterprise, by paying attention to the analysis of macro-environment factors and competitive environment factors, Then converting the data into information that helps identify opportunities and threats, and identify strengths and weaknesses, In addition, it provides protection for strategic information, And using it in the policy of pressure and influence on the external environment to serve the interests of the institution, The importance of the economic inquiry function at the University of Algiers 3 was emphasized after analyzing the results of interviews with (10) ten officials at the university directorate level. Where information is collected with personal diligence by officials who follow developments in the higher education sector, It was also entrusted with the task of providing information protection for everyone affiliated with the university, with the establishment of a special center that ensures awareness campaigns and raising security barriers. On the other hand, the university finds it difficult to exercise pressure policy due to the legal nature that requires it to be subject to the instructions of the guardian ministry. With the submission of suggestions that may help in the decision-making process, while having the ability to significantly influence public opinion, through the participation of many professors in many media, organizing conferences and publishing scientific research.

Keywords: economic intelligence ; information collection ; information security ; policy of pressure and influence ;

1. المقدمة

يواجه قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في ظل العولمة منافسة شرسة، وفي هذا السياق، يعتبر من المهم متابعة التطورات والمستجدات والحصول على معلومات حديثة التي تساعد المسؤولين بمختلف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وكذا الوزارة الوصية على اتخاذ القرارات الملائمة لمواكبة التحديات الجديدة، بغية تحسين جودة تكوين الطلبة. ولعل من بين أهم التساؤلات التي يفترض أن يجيب عليها المسؤولين، ما يلي: هل عروض التكوين الحالية تستجيب لمتطلبات سوق العمل بعد تخرج الطلبة؟؛ ماهي أفضل الجامعات التي يفترض التعاقد معها في إطار تكوين أفراد الأسرة الجامعية من أساتذة، إداريين وطلبة؟؛ ماهي أفضل الجامعات ومخابر البحث العلمي التي يفترض التعاقد معها في إطار تطوير البحث العلمي؟، هل يمكن الوصول الى بيانات دقيقة حول التسجيلات السنوية للطلبة، وعدد المتخرجين، والكفاءات التي تم تحقيقها وتلك التي تحتاج لتحسين؟؛ هل البنية التحتية للجامعة في المواقع المناسبة لدعم تعلم الأساتذة والطلبة؟؛ كيف يمكن تطوير الشراكة مع القطاع الاقتصادي في إطار تعزيز التربصات الميدانية وتوظيف الطلبة؟. تتطلب معالجة هذه الأسئلة وأخرى، أن تنتج جميع مؤسسات التعليم العالي كميات كبيرة من المعلومات مع تسهيل تحليلها لاتخاذ أفضل قرار في الوقت المناسب، فضلا عن توفير الحماية للمعلومات الاستراتيجية، واستخدامها في التأثير على البيئة الخارجية. في هذا الشأن، توصل العديد

من الباحثين إلى إثبات أهمية وظيفة الاستعلام الاقتصادي في تفعيل القرارات الاستراتيجية وتحقيق أهداف المؤسسات. تأسيسا على هذه النتائج الهامة ونتائج أخرى، وجه العديد من الباحثون دعوة للمسؤولين في مختلف القطاعات الاقتصادية والقطاعات غير اقتصادية إلى التعجيل بإنشاء وظيفة الاستعلام الاقتصادي. بناء على ما سبق، يفترض أن انشاء وظيفة الاستعلام الاقتصادي في مؤسسات التعليم العالي يبدو أنه مجال مثير للاهتمام. وفي هذا الإطار، يمكن طرح السؤال الرئيسي الموالي:

فيما تكمن أهمية وظيفة الاستعلام الاقتصادي في جامعة الجزائر 3؟

لتسهيل تحديد أهمية وظيفة الاستعلام الاقتصادي في جامعة الجزائر 3، تم طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية الموالية:

-السؤال الأول: كيف يمكن تفعيل سبل توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الملائمة في جامعة الجزائر 3؟

-السؤال الثاني: كيف يمكن تفعيل سبل حماية المعلومات في جامعة الجزائر 3؟

-السؤال الثالث: كيف يمكن تفعيل سبل استخدام المعلومات في سياسة الضغط والتأثير على البيئة الخارجية لجامعة الجزائر 3؟

كإجابة أولية عن الأسئلة المطروحة، تم التفكير في صياغة ثلاث فرضيات:

- الفرضية الأولى: نفترض أن جامعة الجزائر 3 تهتم بجمع المعلومات عن البيئة الخارجية لاتخاذ القرارات؛
- الفرضية الثانية: نفترض أن جامعة الجزائر 3 توفر سبل الحماية للمعلومات؛
- الفرضية الثالثة: نفترض أن جامعة الجزائر 3 تستخدم المعلومات في سياسة الضغط والتأثير على البيئة الخارجية.

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن تلخيصها فيما يلي: عرض واقع وظيفة الاستعلام الاقتصادي في جامعة الجزائر 3، استكشاف سبل تفعيلها وأهميتها بجامعة الجزائر 3. في حين، تبرز أهمية الدراسة من خلال تبيان أهمية وظيفة الاستعلام الاقتصادي في اتخاذ قرارات فعالة، حيث تساهم نتائج هذه الدراسة في لفت انتباه المسؤولين في الجامعات والوزارة الوصية بأهمية وظيفة الاستعلام الاقتصادي، والتي يمكنهم الاعتماد عليها في توفير معلومات حديثة حول البيئة الداخلية والخارجية للجامعة، والتي قد تمكن الجامعة من تذليل بعض الصعوبات وتساهم في دعم سياساتها وتفعيلها. كما تزداد أهمية الدراسة مع تزايد الأدلة التي تشير إلى

اضطراب البيئة الخارجية لقطاع التعليم العالي، عولمة الجامعات، خاصة مع ظهور الجامعات الخاصة في الجزائر، واستهداف تحقيق ضمان جودة التعليم العالي من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كما تساعد أفراد الأسرة الجامعية من طلبة، أساتذة ومسؤولين على رؤية أهمية تأثير تعاونهم في توفير المعلومات الدقيقة التي تدعم عملية تعلمهم.

- تحديد مجال الدراسة ومبررات اختياره: تم إجراء الدراسة التطبيقية على مستوى مديرية جامعة الجزائر 3، وقد انطلقت ابتداء من شهر مارس سنة 2023 إلى غاية شهر جوان سنة 2023. ويرجع اختيار هذه الفترة لكون الدراسة نوعية تمت بمشاركة الباحثين من خلال الملاحظات التي كانت تجريها داخل مكاتب المسؤولين أين يحدث التفاعل بينهم وبين الموظفين. شمل مجتمع الدراسة الإطارات والمسؤولين على مستوى مديرية جامعة الجزائر 3، واقتصرت الدراسة على إجراء مقابلة مع عينة عمدية مقصودة تضم عشرة (10) موظفين. وترجع الأسباب الرئيسية لهذا الخيار إلى أهمية المقابلات مع هؤلاء المسؤولين في الفهم المعمق للبيئة التعليمية الداخلية والخارجية، خاصة فهم مضمون مختلف القوانين المؤسسة للنشاط التعليمي، تطور تكنولوجيا التعليم، الظروف السياسية والأمنية، البيئة الاقتصادية والاجتماعية.

- المنهج المعتمد في الدراسة وأدوات جمع البيانات: لتوضيح أهمية الاستعلام الاقتصادي في الجامعة، تم إتباع المنهج البنائي لاعتباره مناسب للإجابة عن الإشكالية المطروحة، حيث شكلت المقابلات الأداة الرئيسية لجمع المعلومات، علاوة ذلك، تم استخدام شبكة ملاحظات وتحليل القوانين والوثائق التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وعلى هذا النحو، فإن البيانات المجمعة هي بيانات نوعية بالدرجة الأولى وتعتمد على التجارب الشخصية للمشاركين في الظاهرة المدروسة، إضافة إلى مشاركة الباحثين في الدراسة لتدخلهما في فهم وتشخيص واقع الاستعلام الاقتصادي في السياق التعليمي، حيث تم تصميم دليل لإجراء مقابلات مع المسؤولين كما هو موضح في الملحق رقم (01). تجدر الإشارة إلى أن تدوين البيانات المتحصل عليها من المشاركين في الدراسة بشكل يدوي وباستخدام المسجلات بالهاتف الذكي. بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات، تم تحليلها واستكشاف أهمية وظيفة الاستعلام الاقتصادي حسب وجهة نظر المشاركين في الدراسة، بالاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى لتتناسبه مع طبيعة الموضوع، والذي يعطي وصف سريع وملخص للبيانات.

- **هيكل الدراسة:** صُممت هذه الدراسة في ثلاث محاور للإجابة عن الإشكالية المطروحة، حيث تم تنظيم محتويات هذه الدراسة في ثلاث محاور: يتضمن المحور الأول مفهوم الاستعلام الاقتصادي، حيث يعرض تعاريف والممارسات المختلفة له، خاصة وأن هذا المفهوم لا يزال جديداً. في حين، تم تخصيص المحور الثاني للنشاطات والأهداف الأساسية التي تسعى وظيفة الاستعلام الاقتصادي لتحقيقها. وأخيراً، يعرض المحور الثالث عدداً من الطرق العملية لتنفيذ ممارسات الاستعلام الاقتصادي على مستوى جامعة الجزائر3، رغم أن هذه الدراسة لا توفر حلاً جاهزاً، ولكنها قد تساعد القراء على ضبط المفاهيم والأساليب والأدوات المختلفة للاستعلام الاقتصادي، كما تقدم أمثلة عن ممارسات الاستعلام الاقتصادي من خلال دراسة الحالة.

2. مفهوم الاستعلام الاقتصادي وأبعاده

يعتبر تحديد مفهوم الاستعلام الاقتصادي مهم لاعتباره الأساس الذي ستبنى عليه هذه الدراسة، إن تحديد دقة مفهوم الاستعلام الاقتصادي، يتطلب أيضاً تحديد المفاهيم ذات العلاقة، حتى يتم إزالة الغموض. عقب ذلك، سيتم عرض أهم النشاطات التي يفترض أن يقوم بها من يمارس وظيفة الاستعلام الاقتصادي.

1.2. مفهوم الاستعلام الاقتصادي

يرجع أصل مفهوم الاستعلام الاقتصادي إلى مفهوم "الاستخبار"، والذي يقصد به ذلك النشاط السري الذي تقوم به أجهزة المخابرات للدولة، وذلك لأهمية المعلومات التي ترغب في الحصول عليها، من أجل اتخاذ قرارات هجومية أو دفاعية لحماية مصالحها. بدأ في سنة 1975 الاهتمام بدراسة هذا المجال أكاديمياً في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال نشر خبرات لعدة خبراء شاركوا في المؤتمرات العلمية. وفي عام 1983، تحولت مدرسة الاستخبارات التابعة للنتاغون إلى كلية تمنح درجة علمية ((Master of Science in Strategic Intelligence MSSI)). ليمتد بعد ذلك الاهتمام البحثي بهذا المجال إلى دول أخرى ومجالات غير المجالات العسكرية والسياسية، ولعل أهمها المجال الاقتصادي. في هذا المجال، انتشر مفهوم "الاستعلام" بدلاً من "الاستخبار"، رغم أن هذين المفهومين يشتركان في مهمة البحث عن المعلومة وتحليلها وتقييمها لتصبح قابلة للاستفادة منها، إلا أن ترجمة مصطلح الاستعلام من اللغة الفرنسية يعني (Renseignement)، و(Intelligence) للتدليل على النشاط الاستعلامي أو الاستخباري. حيث عرفه جاك بود (Jacques Baud)، بأنه: "مجموع الأنشطة الهادفة إلى الحصول على المعلومات واستغلالها لمصلحة دولة ما، أو قواتها المسلحة وهو يمارس على المستويات الاستراتيجية والتكتيكية". بعد تحليل محتوى التعريف، يمكن الفهم أن أجهزة الاستعلامات لا تهتم بجميع الأخبار، وإنما تهتم

بالحصول على المعلومات التي هي أكثر موثوقية من الأخبار، فالمدلول اللغوي لمصطلح "الاستعلام"، يأخذ مصدره من مصطلح "معلومة". وأما كلمة "استخبار" فتأخذ مصدرها اللغوي من كلمة "خبر". ومع ذلك، فإنها لا تعبر في الواقع عن كل ما تقوم به أجهزة الاستعلامات، فهي تمارس أنشطة أخرى تتعدى استهداف الحصول عن المعلومة. (لؤي عبد الفتاح، 2013).

ليتوضح مفهوم الاستعلام الاقتصادي، يستحسن عرض مفهوم الذكاء، ومفهوم الاستعلام، كل مفهوم على حدى، ثم يعاد تركيبهما لتحديد المفهوم الشامل، حيث يقصد بـ"الذكاء" (intelligence) ذلك الناتج عن استخدام العقل أو المعرفة، ويعبر الذكاء عن قدرة المورد البشري على استخدام الذاكرة، الخبرة، الفهم، المنطق، القدرة في تحليل وابتكار الوسائل الملائمة لحل المشاكل الجديدة وتحقيق الأهداف (فطيمة شريف، 2021، ص: 80). ويتضح من التحليل السابق، أن مفهوم الذكاء (intelligence)، يرتبط بتفسير الظواهر الذهنية والنفسية للفرد، وهو ما يفسر اهتمام باحثين في علم الاجتماع بصفة عامة وعلم النفس بصفة خاصة بدراسة مختلف جوانب الذكاء، والمقصود من وراء ذلك، أن الذكاء مرتبط بالعقل البشري، فيمكن القول على سبيل المثال "إن هذا المدير ذكي"، ولكن لا يمكن القول، "الاقتصاد ذكي"، فهو الاقتصاد ليس له عقل، وبالتالي، فإن المفهوم الملائم في المجال الاقتصادي هو الاستعلام الاقتصادي وليس الذكاء الاقتصادي (إسحاق زكريا حاجي، 2021، 62).

بصفة عامة، تهتم وظيفة الاستعلام الاقتصادي بجمع المعلومات من مصدرها بطرق قانونية، وذلك دون اللجوء إلى التجسس، حيث تسعى إلى الحصول على المعلومات من المصادر المفتوحة، الاستطلاع الفضائي، المواقع الإلكترونية، المقالات والأبحاث العلمية. عقب ذلك، يتم معالجة المعلومات حتى يسهل على متخذ القرار استغلالها، كما يوفر الحماية للمعلومات من الجواسيس والوقوف ضد كافة الأنشطة الرامية إلى إلحاق الأذى بقواعد البيانات وبمصالح المؤسسة. فضلا عن ذلك، تهدف وظيفة الاستعلام الاقتصادي إلى التأثير على مجرى الأحداث، كالتأثير على سياسات الدول، المنظمات والجماعات بمختلف أنواعها (لؤي عبد الفتاح، 2013). بعبارة أخرى، يقصد بالاستعلام الاقتصادي ذلك النشاط الإنتاجي المنظم للمعلومة، ويتم من خلال مراقبة البيئة بواسطة سيرورة اليقظة الاستراتيجية، مع تقديم الحماية للمعلومة المنتجة من خلال سياسات الأمن الإلكتروني، وذلك بغية توفير معلومات استراتيجية محمية، من أجل استعمالها كأداة للتأثير والضغط على البيئة وتسخيرها في اتخاذ القرارات التي تخدم أهداف المؤسسة (سماح يونس، 2019). ومن أجل توضيح مفهوم الاستعلام الاقتصادي بشكل دقيق، سيتم فيما يلي عرض أبعاد الاستعلام الاقتصادي بشكل مفصل.

2.2. أبعاد الاستعلام الاقتصادي

تتطلب وظيفة الاستعلام الاقتصادي تضافر جهود العديد من الكفاءات البشرية، ويتم اختيارهم بناء على قدرتهم في تقديم المشورة لإدارة المؤسسة والمساهمة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وقد تضم كل من "المنسقين"، "مديري الموارد"، "مديري المشاريع"، وقد تضم كفاءات أخرى حسب نشاط كل المؤسسة، يلخص الشكل رقم (01) أهم أبعاد وظيفة الاستعلام الاقتصادي.

ولعل من أهم المهن التي تقوم بها وظيفة الاستعلام الاقتصادي (Alice Guillon,)
:311-314 (Nicolas Moinet, 2016, p

أولاً. وظيفة المراقبة والتوقع الخارجي (استباق)، حيث يقوم بها المراقب، وتكون للبيئة الخارجية والهدف منها التيقظ لكل ما يقوم به المنافسين، في المجال التكنولوجي، السياسي، الاقتصادي، القانوني والثقافي، كما تحتاج هذه الوظيفة إلى محلل موثق، حتى يقوم بتحليل المعلومات وينشرها لمن يحتاجها لدعم القرارات الاستراتيجية؛

ثانياً. وظيفة حماية المعلومات الاستراتيجية، وعادة يعين مدير يسهر على تحديد وتحليل وقيم المخاطر المتعلقة بالعوامل البشرية

الشكل رقم (01): أبعاد وظيفة الاستعلام الاقتصادي



والعمليات وأنظمة المعلومات، يضع خطط استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث؛

ثالثاً. وظيفة النفوذ أو الضغط والتأثير (اللوبي)، ويقوم بها مسؤول العلاقات الخارجية، المسؤول عن وسائل التواصل الاجتماعي، والمسؤول عن الشؤون العامة أو عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، حيث

المصدر: (تم إعداد الشكل رقم (01) بالاعتماد على مفهوم

يقوم اللوبي بأعمال التأثير لصالح المؤسسة في اتجاه شخص أو مؤسسة ذات طبيعة معيارية.

3. أهمية وظيفة الاستعلام الاقتصادي في تحقيق أهداف المؤسسة

تتضح أهمية وظيفة الاستعلام الاقتصادي في الأبعاد التي تسعى لتحقيقها، والتي تشمل على: توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية، توفير الحماية لها واستخدامها في سياسة الضغط والتأثير.

1.3. توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية

تعتبر المعلومات أساس اتخاذ القرارات الاستراتيجية، ويمكن للمؤسسة الحصول على المعلومات الملائمة من خلال القيام بتحليل عوامل البيئة الكلية، تحليل عوامل البيئة التنافسية، لكن قبل ذلك، تجدر الإشارة إلى عرض خصوصية البيئة المعاصرة.

- **خصوصية البيئة المعاصرة:** تتميز البيئة في القرن الواحد والعشرون بالعلومة واقتصاد المعرفة، حيث أصبح للمعلومات دور محوري في نجاح الاقتصاد العالمي بعدما كان يركز على الموقع الجغرافي والعامل الزمني. ونتيجة لذلك، أصبحت المنافسة عالمية حول الحصة السوقية. في ظل هذا التحول، أشار إليه (Ludwig von Bertalanffy)، وهو صاحب نظرية النظم، إلى ضرورة اهتمام المؤسسة بالبيئة الخارجية وإلا فستكون النتيجة الزوال، خاصة مع التطور الكبير الذي حدث في تكنولوجيا المعلومات، والتي أوجدت مفهوم رقمته الأعمال (كاريش صليحة، 2013، ص: 55). بناء على التحولات التي تم عرضها عالية، أصبحت البيئة الخارجية للمؤسسة تتميز بأربعة خصائص، فهي بيئة معقدة، مضطربة، ديناميكية، وتتميز بعدم التأكد، حيث يرجع تعدد البيئة إلى صعوبة فهم الأحداث بسبب تداخل العلاقات وتنوع المتغيرات المؤثرة فيها، وهذا يعني أن هناك عدد كبير من المنافسين والموردين، تنوع الأسواق والترابط بينها. في حين، ترجع خاصية عدم التأكد إلى قلة المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار، وهذا ناتج عن غموض المعلومات المتاحة، عدم الثقة فيها، كثرة المعلومات المتاحة مع صعوبة انتقاء الملائم منها. وأما البيئة الديناميكية فهي تعبر عن درجة تغير العوامل المؤثرة في المؤسسة، ولعل من أهم هذه العوامل هو تسارع وتيرة الإبداع والسعي من أجل تقديم خدمات ذات قيمة. في المقابل، تعبر خاصية الاضطراب عن التغير المفاجئ في العوامل المؤثرة في نشاط المؤسسة، فعادة ما تظهر أحداث جديدة تصعب من عملية التنبؤ، ولعل هذا ما أدى إلى ظهور مفهوم اليقظة الإستراتيجية (كاريش صليحة، 2012، ص: 47).

في ظل السياق السابق، طور (Aguilar، 1967) مفهوم اليقظة الإستراتيجية، والذي درس "Scanning The Business Environnement"، حيث هدف من خلال هذا النشاط إلى المسح الشامل لمختلف متغيرات البيئة، والذي يسهل جمع المعلومات، تحليلها لبناء المعرفة التي تدعم اتخاذ القرارات الإستراتيجية. في المقابل، أشار (Porter)، في الثمانينات أن اليقظة الإستراتيجية أصبحت لا تهتم بالبحث عن المعلومة نظرا لوفرتها، وإنما كيفية انتقاء وتحليل المعلومات المتعلقة بأداء المنافسين الحاليين والمحتملين، بما يسمح بفهم ما قد يحدث في البيئة. في حين ارتكز اهتمام الباحثين في مرحلة التسعينات بتطبيق مفهوم اليقظة الإستراتيجية، ومع ظهور ما يعرف بالحرب الاقتصادية عرفت هذه المرحلة ظهور مفهوم الاستعلام الاقتصادي (سنة

(1994) من طرف (Martre)، وقد امتد استعماله إلى المؤسسات كبديل لليقظة الإستراتيجية، أو مكمل لها حيث تم إضفاء طابع حماية وأمن المعلومات، إضافة إلى سياسة الضغط والتأثير في البيئة الخارجية، فاليقظة الإستراتيجية تهتم في غالب الأحيان بفهم ما حدث في البيئة، ثم تحاول ربط الأحداث بما يسمح لها بالتنبؤ بالأحداث المستقبلية، وبعدها يتم وضع العديد من السيناريوهات حول مختلف التأثيرات المتوقعة على مسار اتخاذ القرار والأهداف الإستراتيجية للمؤسسة (كاريش صليحة، 2013، 73-75).

- أدوات التحليل الإستراتيجي المناسبة لتحليل بيئة المؤسسة

تهتم وظيفة الاستعلام الاقتصادي بتحليل البيئة الكلية، البيئة التنافسية، ثم يتم تحويل البيانات إلى المعرفة التي تدعم اتخاذ القرار.

أولاً. تحليل البيئة الكلية للمؤسسة: يدرس تحليل (PESTLE: Political, Economic, Sociological, Technological, Legal and Environmental) عوامل البيئة الخارجية للمؤسسة، وهي تشتمل على العوامل السياسية؛ الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية، التشريعية والبيئية، والتي يمكن أن تؤثر بشكل غير مباشر على قرارات المؤسسة. تتمثل العوامل السياسية في السياسة الضريبية، السياسة المالية، التنظيمات البيئية، القيود التجارية والاستقرار السياسي. في حين، يمكن تلخيص العوامل الاقتصادية في معدل النمو أو تراجع الاقتصاد، معدلات الفائدة، أسعار صرف العملات الأجنبية، معدل التضخم، سياسة الأجور، ساعات العمل، معدل البطالة. أما عوامل البيئة الاجتماعية فغالبا ما تحدد بالتوقعات الثقافية، التركيبة السكانية، الوعي الصحي، مستويات المعيشة، الاتجاهات العرقية الدينية، المواقف المهنية، الصحة والسلامة. في حين، يرتبط تحليل العوامل التكنولوجية بطرق إنتاج السلع والخدمات، طرق التواصل مع الأسواق المستهدفة وتطور الذكاء الاصطناعي. في حين، يشمل تحليل العوامل القانونية على التغييرات في التشريعات التي تؤثر على التوظيف، الحصول على الموارد الأولية، حصص الواردات، الصادرات والضرائب، وحماية المستهلك. وأما تحليل العوامل البيئية فيزداد أهمية بسبب الندرة المتزايدة للمواد الخام فعادة تتمثل في التحول إلى الموارد المستدامة، سلسلة التوريد، التلوث، الموقع الجغرافي، الطقس، التغيرات المناخية العالمية، الأوبئة وحالات الطوارئ الأخرى. من خلال تحليل هذه العوامل كلها، يمكن للمؤسسات تحديد الفرص، وتقييم التهديدات التي قد تعترضها، ثم تنظمها وتتخذ القرارات الملائمة (analysis,12/03/2023;) <https://www.cipd.co.uk,> PESTLE <https://libguides.libraries.wsu.edu,> What is a PESTEL Analysis,12/03/2023

بالرغم من أهمية هذه الأداة في تحليل البيئة إلا أن المؤسسة قد تكون عاجزة في الحصول على بيانات دقيقة بسبب وتيرة التغيير، والتي تجعل من الصعب توقع التطورات التي قد تؤثر على

المؤسسة في المستقبل. ولكي يكون تحليل (PESTLE) فعالاً، يجب تكرار العملية على أساس منتظم، ودعمها بتحليل البيئة التنافسية للمؤسسة.

ثانياً. تحليل البيئة التنافسية للمؤسسة: يستخدم في تحليل البيئة التنافسية عدة أدوات ولعل أهمها، تحليل القوى التنافسية لـ (Porter)، وتحليل (SWOT). في المقابل، يستخدم تحليل (PESTLE) في الحصول على صورة كلية للبيئة الصناعية، كما يسمح للمؤسسة بتكوين انطباع عن العوامل أكثر أهمية لأنواع مختلفة من الأعمال، وسيساعد في تحديد التهديدات لتحليل (SWOT). (<https://libguides.library.usyd.edu.au>, What is PESTLE?, 12/03/2023).

يهتم تحليل SWOT بتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجه المؤسسة، فهو إطار عمل لمطابقة كفاءات المؤسسة وقدراتها في مواجهة تحديات البيئة التي تعمل فيها، تكمن قيمة تحليل (SWOT) بشكل أساسي في تحقيق التقييم الذاتي للإدارة. حيث تمثل نقاط القوة، تلك الموارد المادية والكفاءات البشرية والتي تقع تحت سيطرة المؤسسة وتميزها عن غيرها. في حين، تعبر نقاط الضعف عن العوامل الداخلية والتي تنتقص من قدرة المؤسسة في تحقيق الأهداف. وتعتبر الفرص عن عوامل خارجية جذابة تمثل سبب وجود المؤسسة وتطورها، ولهذا فعلى المسؤولين معرفة الفرص الموجودة في البيئة التي تتواجد فيها، والتي ستدفع المؤسسة لاغتنامها كلها. وأخيراً، يقصد بالتهديدات مجموعة العوامل الخارجية عن سيطرة المؤسسة والتي يمكن أن تعرض نشاط المؤسسة (<https://www.cipd.co.uk>, PESTLE analysis, 12/03/2023).

بعد الانتهاء من تحديد نقاط القوة والضعف، يتم تصنيفها حسب درجة الأهمية، حتى تركز على تحسين نقاط الضعف التي تؤثر بشكل سلبي أكثر على أداءها، وتستثمر في نقاط القوة التي تسمح لها بخلق قيمة مضافة أكبر. بنفس الشكل، يفترض أن تهتم المؤسسة بتصنيف الفرص حسب الأهمية، لتسخير الإمكانيات المناسبة لاغتنامها، كما يفترض أن تصنف التهديدات حسب خطورتها لتتمكن من تجنبها (ثابت عبد الرحمن إدريس و جمال الدين المرسي، الإدارة الإستراتيجية، 2003، ص: 205، 226).

في نفس الإطار السابق، يمكن للساشرين على القيام بوظيفة الاستعلام الاقتصادي أن يستعينوا في جمع معلومات مفيدة عن البيئة التنافسية، بنموذج القوى الخمسة (1+5) لـ Porter)، والذي يضم: تهديد البدائل، قدرة تفاض الزبائن، قدرة تفاوض الموردين، شدة المنافسة المباشرة، وأخيراً السلطات العمومية. حيث تمثل هذه القوى إطاراً لفهم القوى التنافسية في العمل في صناعة ما، والتي تدعم المؤسسة على معرفة سبل تحقيق القيمة الاقتصادية، وكيف ستؤثر الاتجاهات على المنافسة الصناعية (جداي يوسف، 2015/2014، ص: 53-54، <https://www.isc.hbs.edu>, The Five Forces, 12/03/2023). تتوقف درجة المنافسة على عدد كبير من العوامل ولعل أهمها: عدد المنافسين، معدل نمو الصناعة، كثافة نمو الصناعة

وكثافة الموجودات، تمايز المنتجات، عوائق خروج المؤسسة من الصناعة، احتمال دخول مؤسسات جديدة إلى الصناعة، فضلا عن ذلك، فإن وجود المنتجات البديلة، التي تشبع حاجة أساسية لدى المستهلك، ستعمل على تحديد مستويات الأسعار للمنتجات، ووفق هذه العوامل ستحدد مستويات الأرباح. عندما تكون لدى المشتري قوة تفاوضية، فهذا يعني امتلاكه المقدرة على إجبار المنتجين على تخفيض أسعار المنتجات. في حين، تظهر القوة التفاوضية للموردين في زيادة أسعار الموارد الأولية، الآلات والخدمات العامة، وينعكس ذلك على تخفيض ربحية المؤسسة. تأسيسا على التحليل السابق، ينبغي على المؤسسة



تحليل تأثير العوامل التي تؤثر في حدة المنافسة، وفي ضوء ذلك، تتمكن المؤسسة من صياغة الإستراتيجية، التي بواسطتها تتمكن من حماية موقعها التنافسي (تشخيص وتحليل البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة،

<http://elearning.univ-biskra.dz>

2023/03/12، بوزيد هجيرة سومية،

2010/2009 ، ص: 17-23)

ثالثا. تحويل البيانات إلى معرفة

يعتبر بناء المعرفة أمر بالغ الأهمية في ترشيد قرارات المؤسسة، لهذا تسهر المؤسسات من خلال وظيفة الاستعلام الاقتصادي إلى تحويل البيانات إلى حكمة في بعض السياقات، وهذا ما يفسره هرم المعرفة الذي اقترحه (Ackoff) (DIKW: [Data](#), [Information](#), [Knowledge](#), [Wisdom](#))، كما هو ملخص الشكل رقم(02)، وقد تتطلب حكمة القائمين بها من أجل الوصول إلى جمع البيانات التي تفيد في تفسير الظواهر المدروسة، ولعل هذا ما يفسره هرم المعرفة المعدل الذي صاغه (Tuomi)، كما هو ملخص الشكل رقم(03).

تعبّر البيانات عن مجموعة من الحقائق غير مترابطة لذلك لا يمكن استخدامها في تفسير الأحداث، لأنها غالبا ما تكون في شكل إشارات، أرقام، حروف وكلمات، فهذه البيانات لا تكون مفيدة إلا بعد تحليلها، ترتيبها وتلخيصها لتصبح معلومات. فعلى سبيل المثال، إذا أراد عميد الكلية الاستفسار حول "نسبة نجاح الطلبة؟"، قد تكون هناك نقاط فردية للطلبة مسجلة بشكل صريح كبيانات، ولكن ليس نسبة النجاح، ولكن يكن حسابها واستنتاجها من العلامات الفردية. في هذا الشأن، أشار (Ackoff) أنه يمكن الاستعانة بأنظمة المعلومات والتي تقوم بإنشاء، تخزين، استرداد

ومعالجة البيانات، لاستخلاص ما تتضمنه من علاقات، وهنا تنتج المعلومات التي تستعمل في

تفسير ظاهرة معينة. وأما

المعرفة فيتم التوصل إليها

عندما تطبق المعلومات في

تحقيق الأهداف واتخاذ قرارات

استباقية، ويعكس التطبيق

المستمر للمعرفة درجة النضج

الفكري، والذي يشكل الرؤية

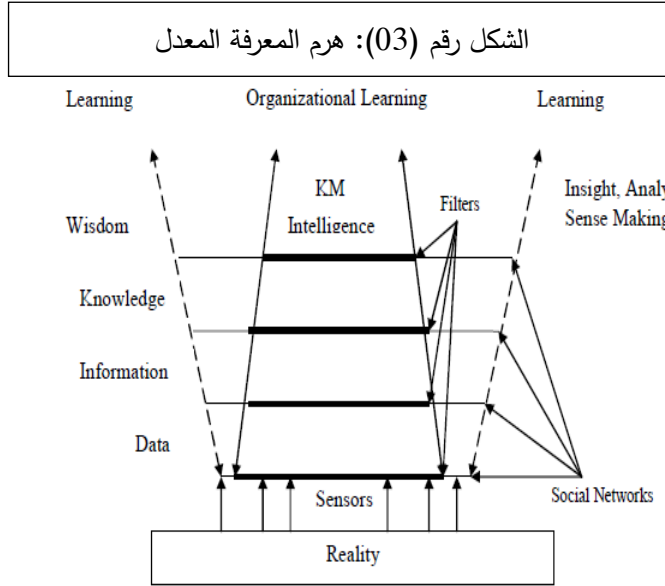
الشاملة لفهم الظاهرة المدروسة

حيث تندمج فيها معطيات

الماضي والحاضر والمستقبل،

ونتيجة لذلك تتولد الحكمة،

وهي قناعة بمعرفة أفضل ما



Source:(Fricke Martin,2008)

يجب فعله في تحقيق الأهداف، إن وصول مرتبة الحكمة ليس هو المقصد، ولكن الغاية في التقدم

إلى أعلى مستوى في الهرم هو الوصول إلى الحقيقة. (https://www.ontotext.com, What is the Data, Information, Knowledge, Wisdom (DIKW) Pyramid?,19/03/2023 ; Ackoff, R. L, 9, 1989)

رغم أهمية هرم المعرفة في تفسير العلاقة بين: البيانات، المعلومات، المعرفة والحكمة،

غير أن أهم الانتقادات التي وجهت لهذا النموذج هو التسلسل الهرمي، ففي هذا العصر أثبت الواقع

أهمية البيانات الضخمة، غير أن وجودها في قاعدة الهرم دفع بالبعض إلى التقليل من قيمتها، في

حين، أصبح اكتساب الميزة التنافسية يتحقق من خلال القدرة على تحليل البيانات بشكل مستمر،

نتيجة لذلك، صاغ (Tuom) هرم المعرفة المعدل، كما هو موضح في الشكل رقم (03)، فقد لاحظ

(Tuom) أن البيانات ليست أساس بناء المعلومات والمعرفة والحكمة، حيث لا يتم ملاحظة البيانات

أو جمعها أو تسجيلها في فراغ. بدلا من ذلك، يفترض فهم العالم من خلال حكمة والتي تدفع

لمعرفة كيفية انتقاء البيانات، لذلك أشار (Tuom) إلى تدفق التسلسل الهرمي للمعرفة في سياق

العالم الحقيقي يكون نحو الأسفل، والذي يظهر أن البيانات التي يتم جمعها ومعالجتها ليست كل

ما هو متاح، فهي محدودة بقدرات أجهزة الاستشعار على اكتشاف البيانات وتفسيرها والتقاطها،

وتعكس الأسهم المنقطة إلى استخدام عمليات البصيرة والتحليل وإعطاء المعنى، وهذا يعني أن

الاستعلام الاقتصادي لا تحاول التقاط كل المعرفة، بدلا من ذلك، تستهدف المعرفة والحكمة التي

تحتاجها المؤسسة لأداء مهام محددة. كما يميل هرم المعرفة المعدل استخدام مفهوم الذكاء بدلا

من الحكمة وهذا لأنه يسعى إلى توليد معرفة قابلة للتنفيذ من خلال استخدامها في صياغة الاستراتيجيات والتكتيكات لتحقيق هدف معين. وقد أثبت الواقع أن التدفق يكون في كلا الاتجاهين، فمن المستحسن أن يتبع هرم المعرفة بسرعة هرم المعرفة المعدل لأن الأول يوضح تطور المفاهيم من البيانات إلى الحكمة والآخر يضعها في عمليات العمل تطبيقياً (Murray E. Jennex, 2009).

2.3. توفير الحماية للمعلومات

زاد اهتمام المؤسسات بحماية المعلومات خاصة مع تطور تكنولوجيا المعلومات، والتي سهلت من معالجة، تخزين وتداول المعلومات عبر شبكة الأنترنت، لأن ما يعيب هذه التكنولوجيا هو تعرض المعلومات للمخاطر. وفي هذا الصدد، سيتم عرض أهم المخاطر التي قد تعترض المؤسسة وسبل الوقاية منها:

أولاً. التعرف على المخاطر التي قد تعترض المعلومات الإستراتيجية للمؤسسة

يقصد بالخطر تلك الأحداث غير المؤكدة، والتي إن وقعت سيكون لها تأثير سلبي على تحقيق الأهداف. ويتم قياس المخاطر من خلال احتمالية حدوث التهديد وحجم تأثيرها على الأهداف (Risk Management, 2023).

صنف الباحثين مخاطر أمن المعلومات وفق مجموعة من المعايير ولعل أهمها التصنيف حسب المصدر، فقد تكون مخاطر داخلية، مخاطر خارجية ومخاطر طبيعية. تحدث عادة المخاطر الداخلية بسبب أحد مكونات النظام، ولعل أهمها: المخاطر التي تحدث بسبب الموارد البشرية وتشمل الأفعال المقصودة وغير مقصودة من قبل الموظفين غير مسموح لهم و/أو المسموح لهم باستخدام النظام، وقد يكون الخلل في المعدات، وتتضمن الأعطال التي قد تحدث في أجهزة الحاسوب والتجهيزات الشبكية المرتبطة بالنظام، كما قد يكون الخطأ في البرمجيات المستخدمة وبالتالي ينعكس على دقة المخرجات التي يقوم بها النظام. في المقابل، ترجع المصادر الخارجية لوجود أسباب من خارج النظام، ولعل من بين أهم هذه المخاطر هو الاختراق، والذي ينفذه الأشخاص الغير مخول لهم للوصول إلى نظام المعلومات، والقيام بأنشطة غير مصرح لهم بها كتعديل البرمجيات، سرقة البيانات السرية أو تدميرها. كما قد يكون الخطر ناتج عن الاضطهاد الإلكتروني، ويقوم المهاجم بإرسال رسائل مخادعة للموظفين، تتضمن روابط الكترونية مزيفة تشبه الموقع الإلكتروني للمنظمة وهذا بهدف الاحتيال عليهم. إضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون الخطر ناتج عن البرامج الخبيثة وهي عبارة عن برامج تم اعدادها لتخريب البيانات، أو نسخها، ومن الأمثلة على ذلك، الفيروسات الحاسوبية وبرامج الديدان. وأما المصدر الثالث للمخاطر فهو ناتج عن الكوارث الطبيعية وتشمل الحرائق، الزلازل، والفيضانات (عدنان عواد الشوابكة، 2019).

في نفس السياق، أشار الخبراء إلى وجود عدة أصناف للمجرمين الإلكترونيين، ولعل أشهرهم: المخترق (Hacker) والقرصان (Cracker)، يطلق مصطلح المخترق على المجرم الإلكتروني الذي يهدف إلى التسلل إلى أنظمة معلومات المؤسسة، بغرض الحصول على المعلومات. في حين، يقصد بالقرصان ذلك المجرم الإلكتروني الذي يهدف إلى تخريب وإتلاف أنظمة المعلومات، وذلك

من خلال

كسر

البرامج

الأمنية،

فهو برنامج

مسؤول

عن تغيير

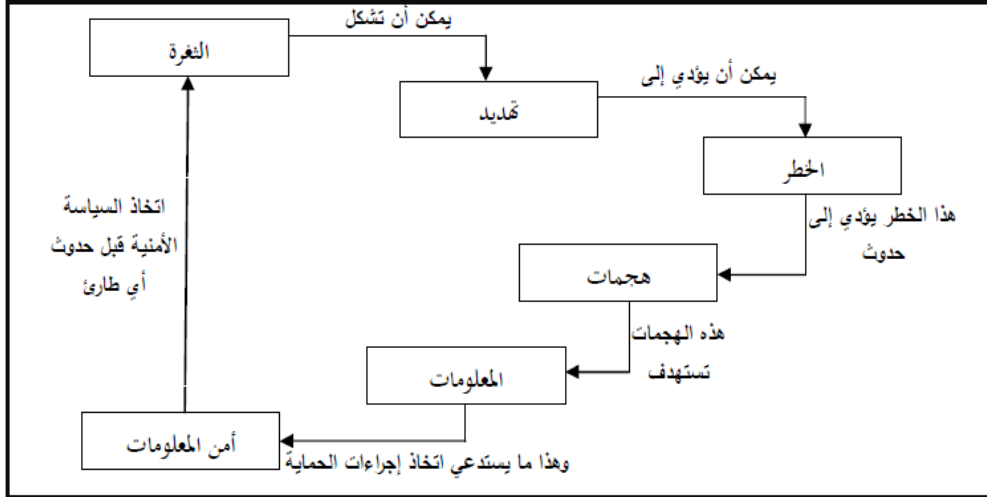
البرنامج

الأصلي

من أجل

إزالة

الشكل رقم (04): أمن المعلومات ومختلف الاعتداءات



المصدر: (إسحاق زكرياء حاجي، 2021/2020، ص: 123)

الحماية، ويتطلب نشاط الكركر معرفة بتقنيات التشفير بمهارة. (هجيرة بوزيد سومية، 2018/2017، ص: 64). تمارس الجريمة الإلكترونية بعدة برامج خبيثة، لعل أهمها البرامج الخبيثة البسيطة والمتكاثرة ذاتيا، البرامج التجسسية، انتحال العنوان IP والعنوان DNS، ومنع تقديم الخدمة.

ثانيا. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أمن المعلومات

يمكن الاستعانة بالشكل رقم (04)، لتسهيل فهم أمن المعلومات ومختلف الاعتداءات التي قد تعترض معلومات المؤسسة.

يلخص الشكل رقم (04) سيرة تحقيق أمن المعلومات وتجنب مختلف الاعتداءات، حيث يقصد بأمن المعلومات كل الإجراءات الوقائية لكافة الموارد المستخدمة في توفير، معالجة، تخزين ونشر المعلومات، والتي تهدف إلى المحافظة على المعلومات من التلاعب، السرقة والتخريب. نتيجة لذلك، يفترض أن ينتبه المسؤولين إلى حماية نظام المعلومات من خلال سد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها المعتدي، فقد يكون للاتصال بالإنترنت نقاط ضعف إذا لم يكن مشفرا، وبالتالي سيشكل هذا خطرا وتهديدا، وإذا حدث الاختراق لنظام المعلومات فإن الخطر قد حل بالمؤسسة، وعليها تحليل ما حصل والتصرف بسرعة، حتى تتمكن من التصدي للهجمات قبل ضياع وتلف المعلومات.

أوصى العديد من الباحثين بتطبيق مجموعة من الإجراءات لتقادي أهم المخاطر التي قد تواجه أمن المعلومات، ولعل أهمها ماييلي (إسحاق زكرياء حاجي، 2021/2020، ص: 122-124):

■ **السرية:** تتحقق سرية المعلومات من خلال إثبات هوية المستخدم، فيكون الوصول إلى المعلومات باستخدام كلمة السر، بصمة الإلهام والعينين، مع تحديد المستخدمين الذين لهم حق الاطلاع على المعلومات ومن لهم حق احداث تعديلات. كما يمكن تشفير المعلومات وتزويد الأفراد المرخص لهم بمفاتيح فك التشفير؛

■ **السلامة:** يقصد بها سلامة محتوى المعلومات المرسل، وسلامة المصدر الذي تم إرسالها منه؛

■ **الوفرة:** تعني استمرارية توفير المعلومات إلى طالبها في الوقت المناسب، فعند التسيير غير الصحيح لوسائط التخزين فإن ذلك قد يشكل خطرا كبيرا.

وفي نفس السياق، لخص (V. Tuyen)، وهو مسؤول خدمات المخاطر التكنولوجية بالمؤسسة الفرنسية (PWC)، إشكالية توفير الحماية للمعلومات خاصة في ظل الأعمال الإلكترونية، وفق ثلاثة أبعاد (CIA): "confidentiality, integrity, availability"، والتي يقصد بها السرية، السلامة والتوافر، وتسمح هذه المبادئ الأساسية بتوفير سياسة أمنية للمعلومات الإستراتيجية، وتتحقق السرية باتخاذ التدابير اللازمة لحماية المعلومات السرية بحيث تظل متاحة فقط للأشخاص المصرح لهم بالاطلاع عليها. في حين تتحقق سلامة المعلومات باتخاذ التدابير اللازمة من خلال منع الأشخاص غير المرخص لهم باستعمالها لتقادي إحداث أي تعديل فيها. وأما التوافر فيعني وصول المستخدمين المرخص لهم للبيانات دون انقطاع، مع تجنب تعارض البرامج. <https://www.jedha.co>, Cybersécurité : qu'est-ce que la triade (2023/03/23, CIA ?).

يعتمد ضمان حماية المعلومات الإجابة عن مجموعة من التساؤلات، فليس كل المعلومات لها أهمية في المؤسسة وتتطلب سرية، ولعل من أهم هذه التساؤلات هو معرفة، ما الذي تريد المؤسسة حمايته؟، وهنا على المؤسسة تحديد المعلومات المهمة، من تلك المعلومات التي لا تتطلب الحماية. فضلا عن ذلك، يفترض معرفة طبيعة المخاطر الإلكترونية وسبل الحماية منها، حيث يفترض على المؤسسة وضع كلمة المرور على خادم البيانات، إضافة إلى جدران نارية تمنع الاعتداءات التي قد يتعرض لها، وتكون تقنيات التشفير مطلوبة إذا كان هناك تبادل للرسائل الإلكترونية. وليس هذا فحسب، وإنما تعمل أغلب المؤسسات جاهدة للإجابة عن التساؤل التالي: ما العمل إن حدث أي من المخاطر رغم وسائل الحماية؟، وفي هذا الصدد يفترض أن تقوم المؤسسة بوضع "خطة مواجهة المخاطر عند حصولها"، حيث تتضمن الإجراءات التقنية، الإدارية والقانونية اللازمة عند حصول الخطر (نوفل حديد، 2008/2007، ص: 181-185). ويمكن

تلخيص أهم وسائل الحماية التي يمكن أن تعتمد عليها المؤسسة. فيما يلي: أولاً، البرمجيات المضادة للاعتداءات الإلكترونية والتي تعمل على تحطيم البرامج الخبيثة. ثانياً، الجدران المقاومة للنار، حيث يوفر الحماية لكل حواسيب المؤسسة المرتبطة والمتصلة بشبكة الأنترنت. ثالثاً، التشفير، ويعتمد هذا الأخير على تغيير محتوى الرسالة باستخدام ما يسمى بمفتاح التشفير. رابعاً، التوقيع الإلكتروني أو البصمة الإلكترونية والتي تسمح بالتحقق من أن صاحب المعاملة هو نفسه الشخص الذي قام بإرسالها وتنفيذها (حديد نوفل وموسوس كمال، 2016).

3.3. ممارسة سياسة الضغط والتأثير

يرجع مصدر ممارسة سياسة الضغط والتأثير إلى مفهوم اللوبي (Lobby)، وهي مصطلح إنجليزي يقصد به الرواق المؤدي إلى غرفة الاجتماعات، وبدأ استخدام مفهوم اللوبي للإشارة إلى أولئك الجماعة التي كانت تجتمع في الرواق قبل الاجتماع، من أجل الضغط على صنع القرار داخل قاعة الاجتماعات لصالحهم، وقد ظهر هذا المفهوم لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، للتعبير عن العمل الذي كان يتم في الكواليس، حيث تجتهد جماعات الضغط، بما فيها من جمعيات ونقابات والمؤسسات للتأثير بشكل مباشر و/أو غير مباشر على اتخاذ القرارات الحكومية التي تخدم مصالحها (شيماء الهواري، 2023، ص: 175-177). وقد سبق وأن تم تعريف الاستعلام الاقتصادي على أنه مجموعة من عمليات مراقبة البيئة الخارجية بما في ذلك: جمع المعلومات من خلال اليقظة الإستراتيجية، توفير الحماية للمعلومات، وسياسة الضغط والتأثير، حيث تشير هذه السياسة إلى الضغط الذي تمارسه المؤسسة على صنع القرار العام، من أجل الحصول على بيئة مواتية أو الحفاظ عليها (Rival, M., 2007).

في نفس الإطار، يمكن القول إن الاستعلام الاقتصادي ينسق بين الإجراءات والأدوات التي تسعى للبحث، انتقاء، معالجة، تخزين ونشر المعلومات ذات الصلة للمؤسسات في إطار استراتيجية مشتركة، فضلاً عن ذلك، جميع وظائف المؤسسة تهتم به من الموارد البشرية إلى التمويل، لأن الاستعلام الاقتصادي أصبح أحد أهم عوامل النجاح في مختلف مشاريع المؤسسة، فهو يساعدها في اتخاذ القرارات الملائمة، والضغط على القرارات المتخذة في البيئة الخارجية من أجل تجنب التهديدات واغتنام الفرص. بشكل أساسي، يهدف الاستعلام الاقتصادي إلى تحريك دورة معلومات، في إطار إنتاج ذكاء تكتيكي واستراتيجي ذو قيمة مضافة عالية. (Naima El Haoud, 2011). غير أن المعنى السلبي لكلمة "ضغط" جعلها موضوعاً محظوراً لفترة طويلة، حيث يقصد بها بشكل عام، أولئك الذين يقدمون الشكاوى ويدافعون عن مصالحهم الخاصة، يأخذ مصطلح "الضغط" معناه في المؤسسة عندما يتفاعل مع الاستعلام الاقتصادي. وقد تم تعريف التأثير من طرف المفوضية الأوروبية لعام 2007، على أنه جميع الأنشطة التي تهدف إلى التأثير على تطوير السياسات وعمليات صنع القرار في المؤسسات الأوروبية. وبالتالي، فإن المعيار المحتفظ به هو القدرة على

التأثير في تطوير السياسات وعمليات صنع القرار دون اقتصارها على التمثيل أو المصلحة التي يتم الدفاع عنها (Charles de Marcilly, 2012).

إضافة إلى ما سبق، تمثل سياسة الضغط والتأثير المقاربة الهجومية للاستعلام الاقتصادي، حيث تركز هذه الأخيرة على استخدام المعلومة بطريقة تمكن المؤسسة من العمل على بيئتها، وهذا بهدف جعلها أكثر ملائمة لتحقيق استراتيجيتها ومواجهة التهديدات. بشكل عام، يمكن تعريف سياسة الضغط والتأثير على أنها مجموعة من أساليب العمل لتوجيه القرارات لصالح المؤسسة. حيث يرتبط التأثير بتعديل بعض العوامل البيئية المؤثرة في نشاطها. وفي هذا السياق، تم تحديد ثلاث عناصر أساسية للتأثير، وتشمل على: الثقة، الشهر، المصادقية. فبدون الثقة لا يكون الحوار متقبلاً، وأما الشهرة فهي ستساهم في نشر الرسالة، وتعتبر المصادقية عن السلطة التي تملكها المؤسسة، ويمكن لإجراءات التأثير أن تأخذ العديد من الأشكال، ولعل أهمها: وسائل الإعلام من خلال الرسائل، إعلانات والويب الاجتماعية. في حين، تمارس المؤسسة سياسة الضغط، من خلال انضمامها بشكل قانوني الى التكتلات الاقتصادية، واستخدام المعلومات التي تملكها في سبيل اسماع صوتها وتحقيق مصالحها (هاجر بوعوة ص: 136-138).

4. واقع تطبيق الاستعلام الاقتصادي بجامعة الجزائر 3

يهدف هذا المحور إلى معرفة واقع تطبيق الاستعلام الاقتصادي في جامعة الجزائر 3، ولتحقيق هذا الهدف، سيتم أولاً عرض منهجية البحث العلمي المتبعة. ثم يليه تقديم لأهم المعلومات التعريفية بجامعة الجزائر 3، والتي لها علاقة بموضوع الاستعلام الاقتصادي، فمناقشة سبل جمع المعلومات بجامعة الجزائر 3، وكذا سبل حمايتها. وفي الأخير سيتم مناقشة سياسة الضغط والتأثير بهذه الجامعة.

1.4. المنهجية المستخدمة في تشخيص واقع تطبيق الاستعلام الاقتصادي في جامعة

الجزائر 3

اعتمدت الدراسة التطبيقية -حول أهمية وظيفة الاستعلام الاقتصادي في جامعة الجزائر 3- على مجموعة من المبررات المنطقية لاختيار منهج وأسلوب الدراسة، وكذا مجتمع الدراسة والمشاركين فيها.

أولاً. المبررات المنطقية لاختيار المنهج البنائي وأسلوب دراسة الحالة

تم اختيار الدراسة النوعية لاعتبارها الأكثر ملائمة لتشخيص واقع تطبيق الاستعلام الاقتصادي في جامعة الجزائر 3، ويرجع السبب وراء هذا الخيار إلى اهتمام الدراسة بجمع وتحليل مضمون القوانين والإجابات النصية المتعلقة بتجارب المسؤولين المشاركين في الدراسة، والذين لهم

علاقة مباشرة وغير مباشرة بجمع المعلومات عن البيئة الداخلية والخارجية، حمايتها واستخدامها في الضغط والتأثير على البيئة التي تعمل فيها الجامعة، وبالتالي فإن طبيعة البيانات التي تهتم بها هذه الدراسة هي بيانات نوعية وليست كمية. ونتيجة لذلك، يعتبر تشخيص واقع تطبيق الاستعلام الاقتصادي في جامعة الجزائر 3، كدراسة نوعية ويعتبر المنهج البنائي ملائم لها، إضافة إلى الأدلة المقدمة سابقا، اعتمد الباحثين في تحليل البيانات على كل ما سمعا ولاحظا لفهم وتفسير أهمية وظيفة الاستعلام الاقتصادي في الجامعة، وعليه فإن مشاركة الباحثين في هذه الدراسة مهم جدا، خاصة في رصد تصورات وردود أفعال المسؤولين اتجاه موضوع الدراسة. في حين يرجع خيار إجراء دراسة الحالة على مستوى مديرية جامعة الجزائر 3، لعدة أسباب لعل أهمها، وجود اتصال مباشر بين الجامعة والبيئة الخارجية، والتي تعتبر أساس وظيفة الاستعلام الاقتصادي.

ثانيا. المبررات المنطقية لاختيار المشاركين في الدراسة

ركزت هذه الدراسة كما سبق الإشارة إليه على دراسة وجهات نظر المسؤولين على مستوى مديرية جامعة الجزائر 3 لفهم أهمية وظيفة الاستعلام الاقتصادي وسبل تفعيلها، حيث تأسست هذه الجامعة، في 22 أكتوبر 2009، وهي تضم ثلاثة كليات ومعهد: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، كلية علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ومعهد التربية البدنية والرياضية. وتتمثل الرؤية التي سطرته جامعة الجزائر 3، في اكساب الطلبة كفاءات عالية، تفوق متطلبات سوق العمل العالمي، وتتطوي رسالتها في إعداد الكفاءات من الموارد البشرية القادرة على إيجاد حلول علمية لمختلف المشاكل، بهدف تحقيق حياة الرفاهية للمجتمع. وعليه سطرت جامعة الجزائر 3 مجموعة من الأهداف، ولعل أهمها هو مشروع التخرج "مؤسسة ناشئة"، التعليم الإلكتروني، ترسيخ ثقافة التعاون وإنقاذ العمل لدى الأساتذة والطلبة، وهذا حتى تحقق الجودة المطلوبة في تكوين الطلبة والبحث العلمي وخدمة المجتمع (مقابلة مع إطار على مستوى مديرية جامعة الجزائر 3، 2023/05/07). يلخص الجدول رقم (02) الحصيلة الإحصائية لأفراد الأسرة الجامعية من طلبة، إداريين وأساتذة دائمين على مستوى جامعة الجزائر 3.

الجدول رقم (02): الحصيلة الإحصائية للطلبة، الإداريين والأساتذة الدائمين في جامعة الجزائر 3،

لسنة 2023/2022

المجموع	المعهد الرياضية	علوم الاتصال والإعلام	العلوم السياسية	العلوم الاقتصادية	الكليات/ المعهد
416	65	81	78	192	الإداريين
1328	167	217	211	733	الأساتذة
26887	1133	1348	3773	20633	الطلبة في التدرج (ليسانس)
15362	527	596	2731	11508	الطلبة في التدرج (ماستر)

236	06	59	124	53	الطلبة فيما بعد التدرج (علوم)
492	90	60	90	252	الطلبة فيما بعد التدرج (ل.م.د)

المصدر: (مقابلات مع إطار على مستوى مديرية جامعة الجزائر 3، 2023/05/14)

يوضح الجدول رقم (02) الحصيلة الإحصائية الطلبة، الإداريين والأساتذة الدائمين على مستوى جامعة الجزائر 3 للسنة الجامعية 2023، حيث قدر عدد الأساتذة ب(1328)، يحملون مختلف الرتب. في المقابل، بلغ العدد الإجمالي للطلبة (42977) طالبا، من بينهم (42249) طالبا مسجلين في التدرج، و(734) طالبا فيما بعد التدرج. بناء على الإحصائيات السابقة، يظهر كبر حجم جامعة الجزائر 3، ولتسهيل تسييرها تستخدم الجامعة عدة قواعد بيانات. في حين، بلغ عدد الإداريين (416)، إضافة إلى (162) موظف بمديرية الجامعة والذين يمثلون المجتمع الممكن للدراسة، إن هذا العدد من الموظفين كبير جدا، ويبدو من الصعب جدا معرفة وجهة نظر كل موظف حول أهمية وسبل تفعيل وظيفة الاستعلام الاقتصادي. نتيجة لذلك، تم اختيار مجموعة عشرة (10) مسؤولين من مديرية الجامعة، من بينهم عمداء بعض الكليات، نواب مدير الجامعة، أعضاء مركز الأنظمة والشبكات، أعضاء مكتب إستراتيجية الرقمنة، والأمين العام للجامعة. وجاء اختيار هؤلاء المشاركين بصفة مقصودة اعتقادا بأن لديهم معلومات دقيقة، والتي قد تفيد في الإجابة حول أهمية الاستعلام الاقتصادي في جامعة الجزائر 3. كما شارك في الدراسة كلا الجنسين، مما يعطي وجهات نظر مختلفة حول موضوع الدراسة، والأهم من ذلك، فإن أغلب المسؤولين المشاركين في الدراسة، لهم خبرة كبيرة كمسؤولين بإدارة الجامعة تزيد عن خمسة (05) سنوات، فضلا عن كون أغلبهم أساتذة جامعيين، مما زاد من بصيرتهم في فهم البيئة التي تعيش فيها الجامعة (مقابلة مع إطار على مستوى مديرية جامعة الجزائر 3، 2023/05/14).

ثالثا. طرق جمع وتحليل البيانات المعتمد عليها في دراسة أهمية وظيفة الاستعلام الاقتصادي

انطلقت الدراسة التطبيقية في جامعة الجزائر 3، في جمع البيانات اللازمة للإجابة عن الأسئلة المطروحة في الدراسة، ابتداء من 1 مارس 2023 واستمرت إلى غاية 15 جوان 2023. في هذا الصدد، تم استخدام عدة طرق في البحث، تضم: المقابلات، شبكة الملاحظات وتحليل الوثائق، حيث مكن هذا التعدد في طرق جمع البيانات من الحصول على نتائج أكثر تعبيرا عن الواقع. وكان الهدف من المقابلات هو تشخيص أهم ركائز الاستعلام الاقتصادي، وهي: جمع المعلومات، حماية المعلومات، استخدام المعلومات في سياسة الضغط والتأثير. فقد تم الاعتماد على المقابلة الفردية كأداة رئيسية للتحليل، ولعل أهم الأسئلة التي تم طرحها مايلي: هل توجد وظيفة الاستعلام الاقتصادي بجامعة الجزائر 3؟ هل تهتم جامعة الجزائر 3 بتشخيص بيئتها الداخلية

والخارجية باستمرار؟؛ هل تهتم جامعة الجزائر 3 بجمع المعلومات من البيئة التنافسية والكلية قبل اتخاذ قراراتها؟؛ هل تتوفر جامعة الجزائر 3 على الإمكانيات المادية والبشرية التي تهتم بتحليل وجمع البيانات؟؛ هل تهتم جامعة الجزائر 3 بمعرفة المخاطر التي تعرض أمن المعلومات؟، وماهي التدابير الوقائية لتوفير الحماية للمعلومات؟؛ هل تستخدم جامعة الجزائر 3 المعلومات في التأثير والضغط على بيئتها الخارجية؟. يوضح الملحق رقم (01)، الدليل المستعمل في المقابلات بشكل مفصل. وأما شبكة الملاحظات فقد تم استخدامها للتأكد من بعض المعلومات التي لم يذكرها المشاركون. في حين، كان الغرض من تحليل الوثائق المنظمة لنظام المعلومات، هو مراجعة سياسة الوزارة الوصية في علاقة الجامعة ببيئتها الداخلية والخارجية. فبعد الانتهاء من جمع البيانات، تم الاعتماد على تحليل المحتوى للإجابة عن الأسئلة المطروحة.

2.4. واقع جمع المعلومات بجامعة الجزائر 3

يتطلب معرفة واقع جمع المعلومات بجامعة الجزائر 3، بتشخيص واقع وظيفة الاستعلام الاقتصادي، ثم تشخيص واقع جمع المعلومات حول البيئة الكلية، وواقع جمع المعلومات حول البيئة التنافسية.

أولا. واقع وظيفة الاستعلام الاقتصادي في جامعة الجزائر 3

بعد الاطلاع على الهيكل التنظيمي للجامعة، تبين أنه لا يتضمن وظيفة للاستعلام الاقتصادي، وأن طبيعة الهيكل الذي ينظم مختلف الأنشطة في الجامعة هو الهيكل الوظيفي الهرمي (هيكل الجامعة، <https://www.univ-alger3.dz>, 2023/05/18). وفي هذا الصدد، أشار أحد المشاركين في المقابلة إلى صعوبة تكيف الجامعة مع البيئة الحالية، نظرا لمركزية السلطة وكثرة الإجراءات البيروقراطية، مما عرقل عملية اتخاذ القرار في الوقت المناسب حتى وإن توفرت المعلومات المفيدة لذلك، ودعم وجهة نظره هذه بظهور المناجمنت العمومي (New Public Management)، والذي نادى بإدخال المنطق الاقتصادي على النشاط العمومي من أجل تحسين أداء المؤسسات العمومية، وقد جاءت هذه الأفكار لتقادي الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق النموذج البيروقراطي والقائم على الإجراءات والقواعد الجامدة، والتي أدت إلى عدم القدرة على التصرف اتجاه التغيرات البيئية، و نتيجة لذلك، حققت المؤسسات العمومية أداء ضعيف (Binod Atreya, 2002, p 28). في نفس السياق، أشار (Marcel Guenoun, 2009, p61)، إلى أهمية التركيز على تحقيق النتائج بدلا من التركيز على توفير الوسائل، استبدال الهيكل التنظيمي الهرمي بهيكل

لامركزي، حتى يمنح المسيرين حرية التصرف في اختيار أنظمة التسيير التي يرونها مناسبة لتحسين الأداء (شريف فطيمة، علي زيان محند وعامر، 2022).

ثانيا. واقع جمع المعلومات عن البيئة الكلية لجامعة الجزائر 3

كشفت نتائج المقابلات أن الإطارات المشاركة في اتخاذ القرار تقوم بجمع المعلومات حول البيئة الكلية (السياسية؛ الاقتصادية؛ الاجتماعية؛ التكنولوجية؛ التشريعية والبيئية) لجامعة الجزائر 3، عند الحاجة إليها حسب القدرة والوقت المتاح لهم. في هذا الشأن، أشار كل المشاركين في المقابلات أن جامعة الجزائر 3 تهتم كثيرا بالتغيرات الحاصلة في القوانين، وهذا راجع للطبيعة القانونية التي تحكم الجامعة، فهي تتلقى القوانين، المراسيم والتعليمات في شكل مراسلات من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، واعتبروا أن أهم مصدر يمكن الاطلاع عليه لمعرفة المستجدات القانونية التي تؤثر على الجامعة هو موقع الوزارة الوصية (<https://www.mesrs.dz/index.php/textes-juridiques-ar>)، والذي يهدف إلى وضع المعلومات القانونية تحت تصرف القارئ مهما كان مسيرا في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، أو باحثا أو أستاذا أو طالبا، حيث تم تخصيص اتفاقيات التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، الهيكل المؤسسي والتنظيمي للقطاع، تنظيم التكوين والمستخدمين، الحماية الاجتماعية والعلاقات الجماعية للعمل، تنظيم حياة الطلبة والإدماج المهني، تنظيم الصفقات العمومية والقواعد الخاصة بالتسيير حماية الأملاك العمومية والأمن داخل المؤسسة وتسمية المؤسسات والأماكن والمباني العمومية. (مقابلة مع ثلاثة الإطارات على مستوى مديرية الجامعة، 2023/05/17).

زاد اهتمام جامعة الجزائر 3 بتحليل العوامل التكنولوجية بعد جائحة كورونا، وفي هذا الشأن، أشار أغلب المشاركين في المقابلات إلى خطورة الوضع عندما عجزت الجامعات الجزائرية في تقديم الخدمة التعليمية لمدة طويلة، ولعل هذا من أهم الأسباب التي دفعت بالوزارة الوصية إلى الحرص على رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، حيث أطلقت حيز الخدمة ثلاثة وعشرون (23) منصة لفائدة الأسرة الجامعية، وإعطاء رؤية أكبر للمؤسسات الجامعية، وجعل الجزائر وجهة للطلبة الدوليين (إطلاق تسعة منصات رقمية جديدة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي،

<https://www.mesrs.dz/index.php/2023/02/27/lancement-9-plateformes-ar>

، 2023/05/20). تنفيذا لقرار رقم 31 والمؤرخ في 22 نوفمبر 2022، والمتعلق بمرافقة التطور التكنولوجي. بادرت جامعة الجزائر 3 بإنشاء مكتب استراتيجية الرقمنة، يهتم بصياغة وتنفيذ خطة لرقمنة جامعة الجزائر 3، وإعداد ميثاق يتضمن شروط وكيفيات استخدام الموارد المعلوماتية. في هذا السياق، سخرت جامعة الجزائر 3 مجموعة من المنصات الرقمية، ولعل أهمها: المواقع

الإلكترونية الرسمية لمديرية الجامعة، الكليات، المعهد، مخابر البحث، أرضية التعليم عن بعد، أرضية التسجيل في الدكتوراه والماستير، حاضنات الأعمال، المستودع الرقمي البحث، فهرس المكتبة والبريد المهني. كما تتوفر جامعة الجزائر 3 على العديد من الإمكانيات التكنولوجية، ولعل أهمها: أربعة (04) مزودين (Serveur). إضافة إلى ذلك، فهي تتوفر على (70) جهاز للعرض، غير أن أحد الإطارات المشارك في المقابلة أشار إلى أن من بين أهداف الجامعة هو توفير الحواسيب، أجهزة العرض، وشبكة الأنترنت في كل القاعات والتي بلغ عددها (261) قاعة من بينها (26) مدرج، إنشاء مركز خاص برقمنة الجامعة وتكنولوجيا التعليم، توفير موزع مركزي لتخزين جميع قواعد البيانات التابع للجامعة، وتأتي هذه المبادرة في إطار مواكبة تكنولوجيا التعليم (مقابلة مع إطار بمركز الأنظمة وشبكة الإعلام، 2023/05/20)

في نفس السياق السابق، أشار ثلاثة المشاركين إلى أهمية اهتمام جامعة الجزائر 3 بمجموعة من العوامل السياسية، خاصة الاستقرار السياسي والأمني للبلاد، لما له من تأثير كبير على الحالة النفسية للأساتذة والطلبة، إضافة إلى توعية الأساتذة بضرورة مراعاة الحيطة والحذر في محتوى المداخلات الذي يشاركون به في الملتقيات الدولية، وتجنب تقديم البيانات الحساسة التي يمكن أن يستغلها بعض الأطراف لأغراض أخرى، مع رفض زيارتهم للدول المعادية للجزائر. وفي نفس الصدد، أشار أحد المشاركين في المقابلات إلى أهمية تحليل البيئة السياسية الدولية من أجل إمضاء اتفاقيات تعاون في مجال البحث العلمي مع جامعات دولية، كما تسهل لها تحديد الغاية من تواجد الطلبة والأساتذة الأجانب بالجامعة (مقابلة مع إطار على مستوى مديرية جامعة، 2023/05/17). في المقابل، أشار ثلاثة مشاركين في المقابلات بتاريخ (2023/05/21) إلى أن تحليل العوامل الاقتصادية غالبا ما تقوم به الجامعة من خلال النشاطات الثقافية والعلمية التي تقوم بها الكليات، حيث يتم تنظيم ملتقيات، واقتراح مواضيع المذكرات، الأطروحات والمقالات والتي لها علاقة بالمستجدات في البيئة الاقتصادية المحلية والدولية. وأما في الفترة الأخيرة، فقد زاد اهتمام الجامعة بتحليل البيئة الاقتصادية، خاصة بعد أن وضعت الوزارة الوصية مشروع المؤسسة الناشئة (عرض استراتيجية القطاع أمام أعضاء لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والشؤون الدينية لمجلس الأمة، www.mesrs.dz، 2023/05/22) وهذا بغرض المساهمة في استحداث مناصب شغل للطلبة قادرة على تكوين الثروة حسب متطلبات المجتمع. في هذا الشأن، أنشأت جامعة الجزائر 3 دار المقاولاتية لدعم الطلبة على تجسيد أفكارهم وإطلاق مشاريع ذات قيمة مضافة عالية تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني. وعليه تعمل دار المقاولاتية على تنظيم دورات تكوينية، وزيارات ميدانية للمؤسسات الاقتصادية حول كيفية إيجاد فكرة المشروع، طرق إنشاء المؤسسة وخطوات الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع، كيفية تسيير المؤسسة (مقابلة مع إطار بدار المقاولاتية، بتاريخ: 2023/05/11).

إضافة إلى ما سبق، زاد اهتمام جامعة الجزائر 3 بتحليل العوامل البيئية والتمثلة في الكوارث الطبيعية والأوبئة، خاصة بعد جائحة كورونا، والتي عرقلت نشاط الجامعة، وفي هذا السياق، أشار كل المشاركون في المقابلات، أن أهم درس يمكن الاستفادة منه بعد جائحة كورونا، هو التعجيل في رقمنة الجامعة، واتخاذ التدابير الوقائية تحسبا لأية طوارئ مستقبلية. كما شددوا على أهمية تحليل عوامل البيئة الاجتماعية، من خلال تنظيم ملتقيات وطنية ودولية، أطروحات ومذكرات التخرج، نشر مقالات علمية، والمشاركة في البرامج التلفزيونية والإذاعية لتحليل التوقعات الثقافية، التركيبة السكانية والاتجاهات العرقية للمجتمع الجزائري، زيادة الوعي الصحي بالآفات الاجتماعية كالمخدرات، مع تحديد مستويات المعيشة (مقابلة مع إطار على مستوى مديرية الجامعة، 20/05/2023).

ثالثا. واقع جمع المعلومات حول البيئة التنافسية لجامعة الجزائر 3

أشار العديد من المشاركين في المقابلات إلى صعوبة تحليل البيئة التنافسية في قطاع التعليم العالي الجزائري بصفة عامة، ومن طرف جامعة الجزائر 3 بصفة خاصة، وترجع تلك الصعوبة إلى عدة أسباب لعل أهمها: الطبيعة القانونية للجامعة، فكون جامعة الجزائر 3، جامعة حكومية لا تهدف للربح، جعلها لا تفكر في تحليل البيئة التنافسية. في المقابل، أشار بعض المستجوبين، أن جامعة الجزائر 3 تهتم بتحليل عوامل البيئة التنافسية، وهذا في إطار عصرنة الجامعة، وتبني مقاربات المناجمنت العمومي الجديد، والذي يقر بنقل المقاربات التي ظهرت في سياق الأعمال الاقتصادية إلى سياق الأعمال غير اقتصادي، إضافة إلى أهمية تحليل البيئة التنافسية، خاصة بعد الترخيص لسبعة عشر (17) مؤسسة خاصة في التكوين العالي، تكون أغلبها في نفس التخصصات المفتوحة على مستوى جامعة الجزائر 3*، وعليه أصبح جلب الكفاءات من الطلبة للتسجيل في جامعة الجزائر 3 أمر مهم، من أجل استمرار نشاطها وتحسين سمعتها على المستوى الدولي. ونتيجة لذلك، فهم يقرون بأهمية تحليل البيئة التعليمية التنافسية لجامعة الجزائر 3، ولعل هذا ما ستأخذ به هذه الدراسة، وسيتم الاعتماد في تحليلها على القوى التنافسية لـ (Porter)، والتي تشمل على مجموعة من العوامل، هي: تهديد البدائل، قدرة تفاوض الزبائن، قدرة تفاوض الموردين، شدة المنافسة المباشرة، وأخيرا السلطات العمومية.

تتوقف شدة المنافسة المباشرة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي على عدد كبير من العوامل ولعل أهمها: عدد المنافسين، وهنا يمكن القول أن جامعة الجزائر 3 لها عدد كبير من المنافسين، منها مئة وإحدى عشر (111) مؤسسة جزائرية، وهي موزعة عبر (58) ولاية كمايلي: (54) جامعة، (37) مدرسة وطنية عليا، (09) مركزا جامعيًا، (11) مدرسة عليا للأساتذة. إضافة

*: يمكن الاطلاع على قائمة المؤسسات الخاصة للتكوين العالي المرخصة، في الموقع: <https://www.mesrs.dz/index.php/reseau-universitaire-ar/>

إلى ذلك، يضم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي سبعة عشر (17) مؤسسة خاصة للتكوين العالي تحوز رخصة، منها خمسة (05) مدارس عليا، واثنى عشرة (12) معهدا. إلى جوار ذلك، توجد عدة مؤسسات للتكوين العالي والتابعة لدوائر وزارية أخرى والخاضعة للوصاية البيداغوجية من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتشمل: وزارة الدفاع الوطني، وزارة الثقافة والفنون، وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، وزارة النقل، وزارة الشباب والرياضة، وزارة السياحة والصناعة التقليدية، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الوزارة الأولى (الوكالة الفضائية الجزائرية)، وزارة الصحة (الشبكة الجامعية، <https://www.mesrs.dz/index.php/reseau-universitaire-ar>، 2023/03/07).

إضافة إلى ما سبق، يفرض قطاع التعليم العالي منافسة كبيرة بعد اعتماد مؤسسات خاصة جديدة، وفي هذا الشأن، فقد تم تكليف لجنة وزارية لدراسة العروض المقدمة ومنح الاعتماد. وبالرغم من تواجد عدد كبير من الجامعات والمدارس الحكومية والخاصة في قطاع التعليم العالي تضم أغلبها نفس التخصصات المفتوحة على مستوى جامعة الجزائر 3، أو القريبة منها، غير أننا نجد تباينا كبيرا بين المستجوبين حول شدة المنافسة، حيث صرح البعض فيما يخص الجامعات الحكومية أن توجيه الطلبة الحاصلين على البكالوريا، يكون حسب المعدل المحدد من طرف الوزارة الوصية، مع مراعاة شروط أخرى كالإقامة، فعادة يتم توجيه الطالب لأقرب جامعة لتخفيض العبء على الإقامات الجامعية، وأضاف أحد المستجوبين أن الجامعة في غالب الأحيان تعاني من فائض في تسجيل الطلبة مقارنة بالمقاعد البيداغوجية، حيث بلغ عدد الطلبة في كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، بجامعة الجزائر 3 ما بين (40) طالب في الفوج إلى ما يزيد عن (60) طالب، والتي من المفروض ألا تتعدى (25) طالب، ولكن رغم ذلك، ينبغي على جامعة الجزائر 3 تحليل تأثير العوامل التي تزيد من حدة المنافسة، حتى تتمكن من صياغة الإستراتيجية التي تجلب لها أفضل الطلبة، والكفاءات من الأساتذة.

نظرا لوجود عدد كبير من الطلبة المسجلين بجامعة الجزائر 3، مقارنة بالمقاعد البيداغوجية المتوفرة، فضلا عن تحديد معدل التوجيه نحو التخصصات، يمكن القول إن القدرة التفاوضية للطلبة باعتبارهم زبائن الجامعة ضعيفة جدا، خلافا لذلك، لو أن الطالب توجه للمؤسسات الخاصة فإن قدرته التفاوضية تكون كبيرة جدا، خاصة فيما يخص، نوع التكوين وتكلفة التكوين. في حين، أشار ثلاثة مستجوبين إلى اهتمام الجامعة مؤخرا بتحليل عامل تهديد البدائل، وهذا ظاهر من اهتمام الوزارة الوصية بمعرفة حالة الخريجين في سوق العمل، من خلال تخصيص بوابة إلكترونية تجمع الطلبة السابقون في نفس المؤسسة على وجه الخصوص، والهدف من وراء ذلك، هو مواصلة الحفاظ على روابط الصداقة المنسوجة أثناء دراستهم، كما تستفيد الجامعة من خبرتهم في معرفة نقاط ضعفهم، وقوتهم مما يساعدها على تعديل برامج التكوين، وبهذا ستضمن الكفاءات المطلوبة

في سوق العمل. إضافة إلى ذلك، تسهر جامعة الجزائر 3 على تحليل قدرة التفاوض للموردين، وهذا في إطار، التكفل بإقامة وإطعام الأشخاص المشاركين في التظاهرات والندوات العلمية، اقتناء لوازم المكتب ومستلزمات الإعلام الآلي، تنظيف المباني والمساحات التابعة للحرم الجامعي. وأخيرا تهتم جامعة الجزائر 3 بتحليل عامل السلطات العمومية بطريقة غير مباشرة، فعادة لا تتعامل الجامعة مباشرة مع السلطات العمومية، إلى عن طريق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والتي تكون كواسطة بينهما.

3.4. واقع حماية المعلومات وسياسة الضغط والتأثير بجامعة الجزائر 3

بعد جمع المعلومات، يفترض أن تقوم جامعة الجزائر 3 بتوفير الحماية لنفسها، و/ أو استخدامها في التأثير والضغط على اتخاذ القرارات لصالحها في البيئة الكلية أو التنافسية، هذا ما سيتم تفصيله فيما يلي:

أولا. واقع حماية المعلومات بجامعة الجزائر 3

تزود جامعة الجزائر 3 الطلبة، الأساتذة والإداريين بموارد تكنولوجيا المعلومات، بهدف تمكينهم من إنجاز المهام الموكلة إليهم، ولتعزيز العمل البحثي وتشجيع العمل الجامعي التعاوني. يزيد الاستخدام غير السليم لهذه الوسائل من مخاطر الانتهاكات الأمنية لنظام معلومات، وسيتم لاحقا، التعرف على المخاطر التي اعترضت و/أو قد تعترض هذا النظام. كما سيتم عرض الإجراءات التي اتخذتها جامعة الجزائر 3 لتحقيق أمن المعلومات.

- التعرف على المخاطر التي قد تعترض المعلومات بجامعة الجزائر 3

كشفت نتائج المقابلات مع (03) مستجوبين أن جامعة الجزائر 3، لم سبق لها وأن تعرضت إلى مخاطر ناتجة عن الكوارث الطبيعية كالحرائق، الزلازل والفيضانات التي تهدد أمن معلوماتها، غير أنها تعرضت لبعض المخاطر الداخلية غير مقصودة من قبل الموظفين والمسموح لهم باستخدام نظام المعلومات، وقد كان الخلل في تعطل بعض البرمجيات المستخدمة في النظام. في المقابل، تعرضت لبعض المخاطر الخارجية، والناتج عن الاصطياد الاحتيالي الإلكتروني، وهو أحد الهجمات الإلكترونية التي يستخدمها المخترقين لجمع البيانات السرية من المستخدمين، حيث تظاهر المهاجمين بأنهم فرد أو منظمة موثوقة من أجل كسب ثقة ضحاياهم وسرقة معلوماتهم الشخصية. وفي هذا السياق، حقق المخترقين معدل نجاح أعلى في التصيد الاحتيالي عبر البريد الإلكتروني المهني لجامعة الجزائر 3 أكثر من أي هجوم آخر، هذا بسبب يرجع لقلّة الوعي حول كيفية التعرف على رسائل البريد الإلكتروني التصيدية من رسائل البريد الإلكتروني الحقيقية والموثوقة. فضلا عن ذلك، تعرضت جامعة الجزائر 3، لخطر ناتج عن البرامج الخبيثة كالفيروسات، الناتجة عن إدخال الموظفين لحامل البيانات (مقابلة مع إطار على مستوى مديرية الجامعة، 2023/06/4).

-التدابير الوقائية لحماية المعلومات بجامعة الجزائر 3-

سخرت جامعة الجزائر 3 لتقادي المخاطر التي قد تواجه أمن المعلومات العديد من الإمكانيات المادية، الكفاءات البشرية، والتي تحرص على تطبيق مجموعة من الإجراءات، ولعل أهمها وضع ميثاق لأمن الكمبيوتر من أجل ضمان حد أدنى من الأمن، وهذا استناداً إلى مرجعية أمن المعلومات الوطنية (RNSSI-2020) وكذلك النصوص المعمول بها، والغرض من هذا الميثاق هو تنظيم عملية استخدام نظام معلومات الجامعة، تحديد القواعد الأمنية التي يجب على المستخدمين احترامها، من أجل السماح بالاستخدام العادي والأمن لمصادر الكمبيوتر وخدمات الإنترنت، سبل ضمان حماية وحفظ معلومات التوثيق السرية الخاصة بها، مع تغيير معلومات المصادقة السرية الخاصة بها بشكل دوري. إضافة إلى ذلك، تم منع إبلاغ معلومات المصادقة السرية الخاصة بالمستخدم إلى جهات خارجية، كما تم رفض استخدام البريد الإلكتروني المهني إلا لأغراض العمل، ولهذه الغاية، يُمنع استخدامه للتسجيل في الشبكات الاجتماعية والمنديات والمواقع الإلكترونية، أو فتح المرفقات و / أو الارتباطات التشعبية المرسلّة من عناوين بريد إلكتروني غير معروفة، ويجب على المستخدم توخي الحذر عند استخدام رسائل البريد الإلكتروني وذلك من خلال التأكد من صياغة عنوان المستلم بشكل جيد، ويُمنع منعاً باتاً استخدام عناوين البريد الإلكتروني الشخصية لإرسال المستندات المهنية. إلى جوار ذلك، على الموظف توخي الحذر عند تنزيل الملفات، وتأكد من مسحها ضوئياً باستخدام برامج مكافحة البرامج الضارة. كما يجب دائماً قفل الأجهزة المحمولة عندما لا تكون قيد الاستخدام، مع تشفير البيانات السرية الموجودة في الأجهزة المحمولة ووسائط التخزين، خاصة أثناء رحلات العمل، وعندما تنتهي العلاقة بين المستخدم وجامعة الجزائر 3، يجب على المستخدم أن يعيد إلى جامعة الجزائر 3 جميع موارد الحوسبة المتاحة له، وستزيل جامعة الجزائر 3 كل وصول المستخدم إلى موارد الكمبيوتر التي توفرها عليها (مقابلة مع إطار على مستوى مديرية الجامعة، 2023/06/11).

في نفس السياق السابق، قام مركز الأنظمة وشبكات الإعلام الآلي والتعليم عن بعد بحملة تحسيسية، بغرض وضع حد لمشاكل البريد الإلكتروني المهني، بما فيها التصيد الاحتيالي، كان الهدف من هذه الحملة إلى التحسيس بخطورة التصيد الاحتيالي، ومعرفة نوع الرسائل الاحتيالية والاحتياطات الواجب اتخاذها في حال وجود رسائل مشبوهة، مع تجنب رسائل التصيد الاحتيالي الإلكترونية والإبلاغ عنها، وهناك عدة طرق للتعرف على رسائل التصيد الاحتيالي، ولعل أهمها (مقابلة مع إطار على مستوى مديرية الجامعة، 2023/05/28):

- يتطلب من المستخدم التحقق دائماً من النطاق المرسل قبل التفاعل مع البريد الإلكتروني؛

- وجود كثرة الأخطاء الإملائية والنحوية في رسائل البريد الإلكتروني التصيدية، لأن المؤسسة عندما ترسل بريداً إلكترونياً رسمياً إلى موظفيها أو عملائها، فإنها تقوم بالتأكد من سلامة المحتوى قبل الإرسال؛

- تعتبر الروابط والمرفقات الخبيثة عنصراً أساسياً في رسائل البريد الإلكتروني التصيدية، عندما تتيتم الضغط عليها، فإنها تعرض المعلومات للخطر، تقوم هذه المرفقات بتحميل البرامج الخبيثة التي يمكنها اختراق الجهاز الخاص بالمستخدم وسرقة بياناته الشخصية، لذلك لا على المستخدم ألا يتسرع في الضغط على أي رابط حتى تتأكد من مصدره؛

- تلقي رسالة بريد إلكتروني تخبر المستخدم بأنه فاز بجائزة أو اشتراك مجاني لشيء لم يتفاعل معه من قبل؛

- سيحاول المخترقين تخويف الضحية لتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها عن طريق إرسال بريد إلكتروني مهمة يتطلب إجراءً فورياً، على سبيل المثال يمكن أن يكون بريداً إلكترونياً متخفياً على هيئة مدير المركز، ويقومون بكتابة عبارات مثل " تحذير! سيتم إغلاق الحساب إذا لم تقم ب...".

- التحقق من عنوان URL. إذا كنت تعتقد أنك تتعامل مع موقع ويب احتيالي يعد التصيد الاحتيالي عبر البريد الإلكتروني المهني أحد أشهر الهجمات الإلكترونية المستخدمة من قبل المخترقين، ولكن بعد رفع مستوى الوعي لديك حول هذا الموضوع، قد يساعدك ذلك في تقليل فرص الوقوع ضحية لهذا النوع من الهجوم في المستقبل

ثانياً. واقع سياسة الضغط والتأثير بجامعة الجزائر 3

تعتبر سياسة الضغط والتأثير من بين أهم النشاطات التي يقوم بها من يشتغل بوظيفة الاستعلام الاقتصادي، وتكمن هذه الأهمية في القدرة على التأثير في اتخاذ قرارات بالبيئة الخارجية سواء الكلية أو التنافسية لصالح الجامعة، وعليه يبدو من المثير للاهتمام الاطلاع على واقع سياسة التأثير والضغط بجامعة الجزائر 3.

- واقع سياسة الضغط بجامعة الجزائر 3

كشفت نتائج المقابلات مع أربع (04) مسؤولين عن صعوبة ممارسة سياسة الضغط من طرف جامعة الجزائر 3، ويرجع السبب في ذلك إلى كونها جامعة حكومية وتسير بصفة مركزية من طرف الوزارة الوصية، غير أنها تقدم اقتراحات إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حسب طلب هذه الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بالتخصصات المفتوحة وعروض التكوين. في المقابل، أشار أحد المشاركين في المقابلات أن جامعة الجزائر 3، قد تضغط على الحكومة في بعض القرارات،

خاصة فيما يتعلق بالنشاطات البيداغوجية والبحثية، وهذا راجع لكون هذه الجامعة تضم أكبر عدد من الطلبة خلافا لباقي جامعات الوطن. في حين، أشار أغلب المشاركين أن سياسة الضغط على الحكومة، وحتى على إدارة جامعة الجزائر 3 تتم بطريقة غير مباشرة من طرف ممثلي التنظيمات الطلابية، نقابات العمال والأساتذة، والتي تكون عادة في شكل طلبات مكتوبة، أو إضرابات متكررة ولمدة طويلة، قد تعرقل سير العملية البيداغوجية.

- واقع سياسة التأثير بجامعة الجزائر

خلاف لما سبق، كشفت نتائج المقابلات مع أغلب المشاركين على أن جامعة الجزائر 3، تمارس سياسة التأثير بشكل كبير، وقد كان هذا واضحا من خلال وسائل الإعلام وصفحات التواصل الاجتماعي، حيث يناقش العديد من أساتذة الجامعة مختلف القضايا الاقتصادية والإعلامية والسياسية والرياضية، ولعل لهذا التحليل أثر كبير في توعية الرأي العام، واتخاذ مختلف القرارات الهامة. إضافة إلى ذلك، تهتم جامعة الجزائر 3، بدراسة القضايا الحديثة من خلال أطروحات الدكتوراه، المقالات العلمية والمقتنيات، وغالبا ما ترفع التوصيات إلى الأطراف ذات المصلحة لاختها بعين الاعتبار في عملية اتخاذ القرارات.

5. الخاتمة

قدمت هذه الدراسة الأدلة العلمية لإثبات أهمية وظيفة الاستعلام الاقتصادي بالجامعة الجزائرية بصفة عامة، وجامعة الجزائر 3 بصفة خاصة، وهذا نتيجة لما ساهمت به هذه الوظيفة في تحقيق أهداف المؤسسة، وقد كان ذلك واضحا من خلال تحسين الوصول إلى مصادر البيانات ذات الصلة، من خلال تحليل عوامل البيئة الكلية (الاقتصادية، القانونية، السياسية، البيئية، التكنولوجية)، وعوامل البيئة التنافسية (تهديد البدائل، قدرة تفاض الزبائن، قدرة تفاوض الموردين، شدة المنافسة المباشرة، السلطات العمومية)، والاهتمام بإدارة المعرفة في البيئة الداخلية. عقب ذلك، تم تحليل البيانات وتحويلها إلى معلومات مفيدة لاتخاذ القرار، حيث توفر رؤية واضحة للمسؤولين حول الفرص والتهديدات التي تواجههم، إضافة إلى توفير حماية المعلومات من السرقة والتخريب. والأهم من هذا، تسمح باستخدام المعلومات في الضغط والتأثير على البيئة الخارجية لخدمة مصالح الجامعة.

خلصت نتائج الدراسة التطبيقية، إلى اهتمام جامعة الجزائر 3 بجمع المعلومات حول البيئة الداخلية أكثر من اهتمامها بالبيئة الخارجية، وهذا راجع للطبيعة القانونية للجامعة، فهي تخضع لتسيير مركزي من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مع ذلك، تهتم جامعة الجزائر 3 بجمع المعلومات من طرف المسؤولين (نواب مدير الجامعة، عمداء والأمين العام، مكتب استراتيجية الرقمنة، مركز أنظمة والشبكات والتعليم عن بعد) بناء على اجتهاداتهم الشخصية، والذين يتابعون

المستجدات في قطاع التعليم العالي من خلال مصادر موثوقة كموقع وزارة التعليم العالي، مؤسسات التعليم العالي، مواقع وزارات باقي القطاعات، المنشورات الداخلية والوثائق وقواعد البيانات. في هذا السياق، أشار المشاركون في المقابلات إلى أهمية المراقبة المستمرة للبيئة الداخلية والخارجية في جمع بيانات حديثة ثم تحويلها إلى معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب. علاوة على ذلك، تحرص جامعة الجزائر 3 على حماية المعلومات، حيث أوكلت هذه المهمة لكل من له انتماء للجامعة، كما قامت بحملات تحسيسية للوقاية من خطر انتهاك أمن المعلومات، مع الرفع من الحواجز الأمنية، سواء المتعلقة بالمخاطر البيئية أو تلك التي ترجع للمخترقين. في المقابل، واجهت الجامعة صعوبة في ممارسة سياسة الضغط نظرا للطبيعة القانونية التي تفرض عليها أن تكون تابعة لتعليمات الوزارة الوصية، مع تقديم الاقتراحات التي قد تفيد في عملية اتخاذ القرار، في حين لها قدرة تأثير كبير في الرأي العام، من خلال مشاركة العديد من الأساتذة في العديد من الحصص التلفزيونية، والإذاعية، الملتقيات المنظمة، والمقالات المنشورة. بناء على ما سبق يمكن القول أن استيعاب أبعاد الاستعلام الاقتصادي من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر مستمر ومتزايد لكنه يبقى غير كاف حتى الآن. وقد يكون هذا عائق أمام تحسين جودة تكوين الطلبة وعقبة أمام القدرة التنافسية للجامعة. في هذا الصدد، أوصى المشاركون في الدراسة بتعزيز هذه الوظيفة ضمن الهيكل التنظيمي للجامعة، حيث يمكنها من السهر على تحقيق أهدافها الثلاثة: جمع المعلومات الملائمة، تحليلها، حمايتها واستخدامها في سياسة الضغط والتأثير على البيئة الخارجية الكلية والقطاعية.

الملاحق

الملحق رقم (01): الدليل المستعمل في المقابلات التي تم طرحها على المسؤولين بمديرية جامعة الجزائر 3

المحور الأول: جمع المعلومات

- هل يضم الهيكل التنظيمي لجامعة الجزائر 3 وظيفة للاستعلام الاقتصادي؟
- كيف تقوم الجامعة بالبحث عن المعلومات المرتبطة ببيئتها الكلية (السياسية؛ الاقتصادية؛ الاجتماعية؛ التكنولوجية؛ التشريعية والبيئية)؟
- كيف تقوم الجامعة بالبحث عن المعلومات المرتبطة ببيئتها التنافسية (تهديد البدائل، قدرة تفاوض الزبائن، قدرة تفاوض الموردين، شدة المنافسة المباشرة، وأخيرا السلطات العمومية)؟
- ما هي تكنولوجيا المعلومات (TIC) المستخدمة في جمع، معالجة، تخزين ونشر المعلومات؟

المحور الثاني: أمن المعلومات

- هل تعاني جامعة الجزائر 3 من مشكلة أمن المعلومات؟
- هل تم تحديد المخاطر التي قد تعترض أمن المعلومات؟
- ماهي التدابير الوقائية لحماية المعلومات بجامعة الجزائر 3؟

المحور الثالث: استخدام المعلومات في سياسة الضغط والتأثير

- هل تستطيع الجامعة التأثير على بيئتها؟
- هل الجامعة القدرة للضغط وتوجيه قرارات الحكومة، والمؤسسات ذات الصلة؟

المراجع

1. سماح يونس، (2019)، واقع استخدام الاستعلام الاقتصادي في المؤسسات العمومية، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 3(1):16-1
2. عدنان عواد الشوابكة، (2019)، دور اجراءات الامن المعلوماتي في الحد من مخاطر امن المعلومات في جامعة الطائف، دراسات وأبحاث، 11(4):164-187
3. شريف فطيمة، (2021)، تصميم مرجعية لتنمية مهارات الريادة لدى الاستاذ الجامعي : دراسة حالة جامعة الجزائر 3-2016-2021، جامعة الجزائر 3، الجزائر
4. كاريش صليحة، (2012)، اليقظة الإستراتيجية للإنذار المبكر و الذكاء الجماعي في المؤسسة : تحويل الإشارات الضعيفة إلى قوة محرك، جامعة الجزائر 3، الجزائر
5. إسحاق حاجي زكرياء، (2021)، مساهمة الاستعلام الاقتصادي في اتخاذ القرارات الإستراتيجية بالمؤسسة الجزائرية : دراسة حالة مجمع صيدال، جامعة الجزائر 3، الجزائر
6. سمير بارة، (2017)، الأمن السيبراني (cyber Security) في الجزائر: السياسات و المؤسسات، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 2(02)، ص:255-280
7. جدي يوسف، (2015)، تطبيق "الذكاء الاقتصادي" في المؤسسات الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص:53-54
8. بوزيد هجيرة سومية، (2010)، تفعيل الإدارة الإستراتيجية من خلال نظام المعلومات-حالة بنك الجزائر الخارجي-، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص:17-23
9. هجيرة بوزيد سومية، (2018/2017)، الأمن الإلكتروني كضرورة لنجاح مشروع الحكومة الإلكترونية، حالة الجزائر، جامعة الجزائر 3، الجزائر
10. لؤي عبد الفتاح، (2013)، الإستخبار أو الإستعلام مدخل مفاهيمي - استشكالي، مجلة دراسات وأبحاث قانونية وسياسية: 191-205
11. هاجر بوعوة، (2021/2020)، الاستعلام الاقتصادي وتأثيره على عملية اتخاذ القرار في ظل بيئة الأعمال المعاصرة_ دراسة حالة مؤسسة "السويدي إلكترونيك الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، ص:136-138
12. حديد نوفل، مسوس كمال، (2016)، مقارنة حماية أنظمة معلومات المؤسسة من الاعتداءات الإلكترونية، مجلة المؤسسة، المجلد 05(05): 26-43
13. ثابت عبد الرحمن إدريس و جمال الدين المرسي، الإدارة الإستراتيجية (مفاهيم ونماذج تطبيقية)، 2003، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، ص:205، 226

14. نوفل حديد، (2006/2007)، تكنولوجيا الإنترنت وتأهيل المؤسسة للاندماج في الاقتصاد العالمي-مع دراسة حالة المؤسسة الجزائرية-، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص: 181-185
15. شريف فطيمة، علي زيان محند واعمر، (2022)، إنعكاسات القانون العضوي المالي 18-15 على تسيير الموارد البشرية في الإدارات والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة
16. شيماء الهواري، 2023، اللوبي الاعلامي وتأثيره في صناعة القرار السياسي الجزيرة القطرية والعالم الايرانية نموذجا المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، ص: 175-177
17. تشخيص وتحليل البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، <http://elearning.univ-biskra.dz>، 12/03/2023.
18. الشبكة الجامعية، <https://www.mesrs.dz/index.php/reseau-universitaire-ar>، 07/03/2023
19. هيكل الجامعة، <https://www.univ-alger3.dz>، 18/05/2023
20. Alice Guilhon, Nicolas Moinet, 2016, Intelligence économique "S'informer, se protéger, influencer", Pearson France
21. Binod Atreya .The applicability of new public management to developing countries: A case form NEPAL.(2002). School of Management Faculty of Business and Law Victoria University of Technology Melbourne, Austraha., p: 28
22. Ackoff, R. L. 1989. From Data to Wisdom. Journal of Applied Systems Analysis, 16(3)
23. <https://www.cipd.co.uk>, PESTLE analysis, 12/03/2023
24. <https://libguides.libraries.wsu.edu>, What is a PESTEL Analysis?, 12/03/2023
25. <https://www.isc.hbs.edu>, The Five Forces, 12/03/2023
26. <https://www.ontotext.com>, What is the Data, Information, Knowledge, Wisdom (DIKW) Pyramid?, 19/03/2023
27. [Murray E. Jennex](#), (2009), Re-Visiting the Knowledge Pyramid, Proceedings of the 42nd Hawaii International Conference on System Sciences, Waikoloa, Big Island, HI, USA
28. Fricke Martin, 2008, The Knowledge Pyramid: A Critique of the DIKW Hierarchy, Journal of Information Science, XX (X)
29. Michael Schmidt, (2023), Information security risk management terminology and key concepts. Journal of Risk Management , 25(2)
30. Baskarada Sasa, Koronios Andy, 2013, Data, Information, Knowledge, Wisdom (DIKW): A Semiotic Theoretical and Empirical Exploration of the Hierarchy and its Quality Dimension, Australasian Journal of Information Systems 18(1)
31. <https://www.jedha.co>, Cybersécurité : qu'est-ce que la triade CIA ?, 23/03/2023
32. Rival, M. (2007). Rôle intelligence économique et performance boursière des entreprises : le cas de l'évaluation de la démarche de lobbying des entreprises françaises et anglaises par la méthode des études d'évènement. Vie & sciences de l'entreprise, 174-175, 119-141. <https://doi.org/10.3917/vse.174.0119>
33. El Haoud, N. (2011). L'intelligence économique au service de l'entreprise innovante. Revue internationale d'intelligence économique, 3, 175-187. <https://www.cairn.info/revue--2011-2-page-175.htm>.
34. Charles de Marcilly. (2012). 4 - Intelligence économique et lobbying. Dans : Christian Harbulot éd., Manuel d'intelligence économique (pp. 371-382). Paris cedex 14: Presses Universitaires de France. <https://doi.org/10.3917/puf.harbu.2012.01.0371>
35. Marcel Guenoun, Le management de la performance publique local : étude de l'utilisation des outils de gestion intercommunal, thèse de doctorat en sciences de gestion, université Paul Cézanne , Aix-Marseille III , mars 2009.